مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ١

الاوضاع العامة في سنغافورة (١٩٩٥-٢٠١٥)

أ.د. ماجد محي عبد العباس الفتلاوي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م احمد عبد الرضا رحمان صالح العميدي
مديرية تربية بابل

البريد الإلكتروني Email : ahistory7@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سنغافورة ، جنوب شرق اسيا ، التعليم ، الاستثمار .

كيفية اقتباس البحث

الفتلاوي ، ماجد محي عبد العباس ، احمد عبد الرضا رحمان صالح العميدي ، الاوضاع العامة في سنغافورة (١٩٩٥-٢٠١٥)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General conditions in Singapore (1995-2015)

Prof. Dr. Majid Muhi Abdul Abbas Al-Fatlawi
University of Babylon/College of Education for Humanities

Mr. Ahmed Abdul-Ridha Rahman Saleh Al-Amidi
Directorate of Education, Babylon

Keywords : Singapore, Southeast Asia, education, investment.

How To Cite This Article
Al-Fatlawi, Majid Muhi Abdul Abbas, Ahmed Abdul-Ridha Rahman Saleh Al-Amidi, General conditions in Singapore (1995-2015), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

Capital management in Singapore has become important to the government to achieve economic growth. Singapore has achieved qualitative leaps in the modern industrial, commercial and financial fields, which has been reflected in the progress and rise of its development indicators significantly through the rise in foreign trade indicators and the increased rule of foreign investments. Singapore emphasized the Paying attention to the educational and social aspects for the sake of economic development through the development of technology with science and the need for manpower in industry, agriculture and trade, the development of various technical and technological sectors and the spread of Internet services. The Singapore government was able to develop the educational and health sectors, and among its interests is the elimination of poverty and unemployment, and it was able to eliminate Due to the economic crises that Southeast Asia went through, as well as attracting foreign investments, Singapore became one of the first world countries after it had been a third world country.

Education contributes to developing the level of the local economy, expanding its governance, providing it with advanced means and tools of production, innovating new goods, expanding labor markets, and creating new job opportunities. The education system contributes to the formation of competencies and expertise that work to build the country's economy. Singapore has realized that it is necessary to pay attention to the social aspect and to pay attention to it in order to develop the economic aspect. Human development represents a set of mechanisms and means that stimulate the individual to be productive, which will enable him to achieve the greatest possible degree of well-being and self-sufficiency in all aspects of his personal life. Because the human element can constitute a productive element, just like land and capital, if it is invested correctly and works through new policies and strategies with a future vision aimed at developing the educational and health sectors and eliminating poverty and unemployment in Singapore.

الملخص:

اصبحت ادارة رأس المالي في سنغافورة لها اهمية لدى الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي ، فقد حققت سنغافورة قفزات نوعية في المجالات الصناعية والتجارية والمالية الحديثة ما انعكس على تقدم وارتفاع مؤشراتها التنموية بشكل كبير من خلال ارتفاع مؤشرات التجارة الخارجية، وزيادة حكم الاستثمارات الاجنبية ، واكدت سنغافورة على الاهتمام بالجانب التعليمي والاجتماعي من اجل التنمية الاقتصادية من خلال تطوير التكنلوجيا بالعلم والحاجة الى الايدي العاملة في الصناعة والزراعة والتجارة، وتطوير مختلف القطاعات التقنية والتكنلوجية وانشار خدمات الانترنيت، واستطاعت حكومة سنغافورة في تطوير القطاعات التعليمية والصحية، ومن اهتماماتها القضاء على الفقر والبطالة، وتمكنت من التخلص من الازمات الاقتصادية التي مرت بها جنوب شرق اسيا، وكذلك جذب الاستثمارات الاجنبية فأصبحت سنغافورة في مصاف العالم الاول بعد ان كانت في من دول العالم الثالث .

تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حكمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة وابتكار سلع جديدة وتوسيع اسواق العمل وايجاد فرص عمل جديدة ، فالنظام التعليمي يسهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد . اذ ادركت سنغافورة لابد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاهتمام بها من اجل تنمية الجانب الاقتصادي ، فالتنمية البشرية تمثل مجموعة من الاليات والوسائل التي تثير الحافز لدى الفرد لكي يكون منتجا وهذا سيجعله يملك القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي في جميع جوانب حياته الشخصية ، ولان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الارض

ورأس المال اذا ما تم استثماره بشكل صحيح وعمل من خلال سياسات واستراتيجيات جديدة ذات رؤيا مستقبلية تهدف الى تطوير القطاعات التعليمية والصحية والقضاء على الفقر والبطالة في سنغافورة .

المقدمة

سعت سنغافورة في تطوير عدة مجالات من اجل النهوض بمختلف الجوانب العامة في سنغافورة من اجل ان تكون في مصاف الدول المتقدمة من بلدان العالم الاول، اذ كان اختيار الموضوع له اهمية في مجال التاريخ الحديث والمعاصر ، ولذلك كانت دراسات البحث تحتوي على مقدمة ومبحثين وخاتمة اما المبحث الاول الذي عنوانه (الجوانب السياسية والادارية والخدمية في سنغافورة) اذ اهتمت في تطوير الجانب القضائي والتقليل من الفساد في القطاع العام منها الشفافية في اختيار القضاة على اساس الجدارة والكفاءة والخبرة والرواتب الملائمة للقضاة وموظفي المحاكم ووجود قضاء مستقل ولكن خاضع للمسائلة، أذ تخلو المحاكم من التدخلات الخارجية في اتخاذ القرارات القضائية ولكنها خاضعة للتدقيق المستقل لاستخدام الموارد العامة وجود نظام متماسك الادارة سير الدعاوى، ووضع معايير الاداء للقضاء والقضاة ، اما التعليم تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حكمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة وابتكار سلع جديدة وتوسيع اسواق العمل وايجاد فرص جديدة ، فالنظام التعليمي يسهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد ،اما الجانب الاجتماعي اذ ادركت سنغافورة لابد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاهتمام بها من اجل تنمية الجانب الاقتصادي ، فالتنمية البشرية تمثل مجموعة من الاليات والوسائل التي تثير الحافز لدى الفرد لكي يكون منتجا وهذا سيجعله يملك القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي في جميع جوانب حياته الشخصية ، ولان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الارض ورأس المال اذا ما تم استثماره بشكل صحيح وعمل من خلال سياسات واستراتيجيات جديدة ذات رؤيا مستقبلية تهدف الى تطوير القطاعات التعليمية والصحية والقضاء على الفقر والبطالة في سنغافورة ، كما اهتمت سنغافورة بتطوير الخدمات الصحية وتقليل الامراض المعدية وتوفير مياه صالحه للشرب اما الاصلاحات الادارية ، بدأت سنغافورة باتخاذ التدابير وسن قوانين صارمة ضد شتى انواع الفساد واتخذت سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات واستخدمت اساليب تقنيات المعلومات والاتصالات كالحكومة الالكترونية وقوانين صارمة مبنية على سلسلة من الاجراءات العقابية الرادعة للفساد وركزت حكومة سنغافورة على التركيز على توعية وتثقيف الجمهور بمخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه وكسب دعمه وتأييده

للجهود التي تقوم بها كهيئة مكافحة الفساد واعلامه بشكل مستمر عن حالات الفساد التي يثبت تورط الافراد او الجهات الاخرى فيها والاحكام الصادرة بحقها لبناء مصداقية هيئات مكافحة الفساد وتوطيد عمل الجمهور معها وبناء ثقافة نبذ العنف ، اما المبحث الثاني الذي عنوانه (التطورات الاقتصادية في سنغافورة) فذكر فيه الزراعة واهميتها وتصدير الفائض من الانتاج وانشاء طرق لسهولة نقل المنتجات الزراعية والاهتمام كذلك بالمنتجات الصناعية كالتبغ ،اما الصناعة في سنغافورة اذ كان لها اهمية ايضاً في الجانب الاقتصادي اذ اعتمدت على الايدي العاملة وكذلك على التكنلوجيا من خلال تطور التعليم فأصبحت دولة متطورة في صناعة الالكترونيات والمواد الكيميائية والتكنلوجية والهندسة الدقيقة وعلوم الطب وصناعة الحواسيب والشبكات ، كما اهتمت بصناعة تكرير النفط وتصديره اذ كانت سنغافورة تهتم بالميزان التجاري بين الدول لتعادل الصادرات والواردات لتمنع التضخم كما اهتمت بالمحاصيل الزراعية الصناعية وتوفير الاسمدة والمبيدات للقضاء على الآفات الزراعية وحماية الاصناف الحيوانية والنباتية ، فتناول المبحث الجانب المالي اذ اعتمدت على نظام مصرفي واحتياطيات العملة التي اسهمت بطريقة مباشرة للتخلص من اثار العولمة السلبية ومكنها من تجاوز اثار الازمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧ واصبحت سنغافورة تحتل المركز الثالث عالميا من ناحية مستوى دخل الفرد ، اذ كانت سنغافورة تستقطب الاستثمارات الاجنبية من اجل دعم القطاع المالي وانشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات الى سنغافورة مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي ، اما التجارة الخارجية فكان لها اهمية لدى حكومة سنغافورة من اجل تنمية وتطوير اقتصاد سنغافورة ومن اجل تدعيم البنى التحتية اذ استطاعت اجتذاب الامريكيين واليابانيين والاوربيين تأسيس قاعدة للأعمال فتحولت سنغافورة الى واحد من اكبر مصدري الالكترونيات في العالم ، كذلك الاستثمار في قطاع الطب والهندسة البحرية والسكك والحديد والطرق والحديد والصلب، وكذلك الاعتماد على السياحة التي تعد مصدر مهم للعملة الاجنبية في سنغافورة ، اما خاتمة البحث فذكر بها اهم ما توصل له الباحث من مضمون البحث .

المبحث الاول

الجوانب السياسية والادارية والخدمية في سنغافورة (١٩٩٥-٢٠١٥)

اولاً: التطورات السياسية في سنغافورة :

تعد سنغافورة احد الجمهوريات البرلمانية التي تمثل مختلف الدوائر الانتخابية، ويشكل دستور سنغافورة الديمقراطية التمثيلية كنظام سياسي للأمة، والحزب الحاكم في سنغافورة حزب العمل الشعبي الذي يهيمن على العمل السياسي في اغلب شؤون الدولة وخاصة البرلمان وفي كل

الانتخابات منذ الحكم الذاتي الذي حصل عام ١٩٥٩، وتقع معظم الصلاحيات التنفيذية على عاتق الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء، ومركز رئيس سنغافورة اعطي بعض صلاحيات النقض عام ١٩٩١ في قرارات رئيسية قليلة مثل استخدام الاحتياطي الوطني وتعيين المناصب القضائية وهو ينتخب بالتصويت الشعبي والفرع التشريعي للدولة هو البرلمان [١].

أدى لي كوان يو اليمين كأول رئيس وزراء في ٥ يونيو ١٩٥٩ ظل لقب رئيس الوزراء دون تغيير بعد اندماج سنغافورة مع مالايا وسراوق وشمال بورنيو لتشكيل ماليزيا من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٥، على الرغم من وجود منصب رئيس وزراء ماليزيا ، اما بعد الاستقلال في عام ١٩٦٥، احتفظ بمنصب رئيس الوزراء، وأصبحت الرئاسة شرفية. في عام ١٩٩١ منحت تعديلات الدستور سلطات تنفيذية للرئيس يمنح الدستور أيضًا (التوجيه العام والسيطرة على الحكومة) إلى مجلس الوزراء، اذ يلتزم الرئيس دائمًا تقريبًا بالتصرف بناءً على مشورة مجلس الوزراء أو أي وزير يعمل تحت سلطة مجلس الوزراء. وهكذا، في الممارسة العملية، ينفذ معظم العمل الفعلي من قبل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء [٢].

اما بالنسبة لمؤشرات الديمقراطية فاعتبرت الانتخابات من المؤشرات الرئيسة على اعتبار ان الدولة ديمقراطية، ففي سنغافورة ومنذ تعديل قانون الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ أصبحت تجري الانتخابات البرلمانية في سنغافورة على أساس تعدد الدوائر الانتخابية بنظام الانتخاب الفردي، حيث يتألف البرلمان من أعضاء منتخبين، وممثلي دائرة انتخابية وأعضاء معينين، ويتم انتخاب معظم النواب في الانتخابات العامة على أساس الحصول على أعلى الاصوات، ولا زال هنالك قوانين وعقوبات في سنغافورة تشمل العقوبة البدنية القضائية على شكل الضرب بالعصا، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم مثل الاغتصاب والعنف والشغب وتعاطي المخدرات وتخريب الممتلكات وبعض جرائم الهجرة. وتفرض سنغافورة عقوبة الإعدام الإلزامية في حالات القتل من الدرجة الأولى والاتجار بالمخدرات وجرائم الأسلحة النارية [٣].

ورئيس الوزراء مسؤول عن الإشراف على الشؤون اليومية العامة للحكومة وتنفيذ سياسة الحكومة. بصفته زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، فإن رئيس الوزراء مسؤول عن تمرير التشريعات من خلال البرلمان. كما يرشح رئيس الوزراء رئيس البرلمان ورئيس مجلس النواب، المسؤولين عن ترتيب الأعمال الحكومية وتنظيم البرامج التشريعية وعادة ما يكون ذلك بتوجيه من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، يختار رئيس الوزراء أعضاء مجلس الوزراء الآخرين من خلال تقديم المشورة للرئيس، يجب على الرئيس أن يمارس صلاحياته وفقًا لنصيحة رئيس الوزراء. يجوز لرئيس الوزراء تغيير أي وزير حالي أو الاحتفاظ به أو إلغاء تعيينه بموجب

صلاحياته. كما ينصح رئيس الوزراء الرئيس بشأن التعيينات لمنصب النائب العام والأمناء الدائمين للوزارات. يمكن لرئيس الوزراء أن ينصح الرئيس بإعلان حالة الطوارئ، يمكن لرئيس الوزراء إعلان إجراء دفاعي أو أمني، ولديه سلطة تنفيذية على القوات المسلحة السنغافورية من خلال مجلس القوات المسلحة الذي يتكون من وزير الدفاع والأمناء الدائمين بوزارة الدفاع ،يعينون جميعًا من قبل رئيس الجمهورية بناءً على مشورة رئيس الوزراء [٤].

غو تشوك تونغ ١٩٩٠-٢٠٠٤ثاني رئيس وزراء لسنغافورة بعد لي كوان يو.وهو من حزب العمل الشعبي قدم العديد من السياسات والمؤسسات السياسية الرئيسية، مثل أعضاء البرلمان من غير الدوائر الانتخابية واللجان البرلمانية الحكومية ودوائر التمثيل الجماعي، وأعضاء البرلمان المعينين والانتخاب المباشر للرئيس وسنغافورة ، شهدت فترة حكمه العديد من الأزمات، مثل الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وتهديدات الإرهاب بما في ذلك مؤامرة هجوم سفارات سنغافورة عام ٢٠٠١ من قبل الجماعة الإسلامية والركود الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٣ وتفشي مرض السارس عام ٢٠٠٣. قبل تعيينه في منصب رئيس الوزراء شغل منصب وزير الدولة الأول للمالية ووزير التجارة والصناعة ووزير الصحة ووزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الوزراء [٥].

لي هسين لونغ حكم منذ عام ٢٠٠٤ثالث رئيس وزراء لسنغافورة ونجل لي كوان يو. واستمر بالحكم حتى عام ٢٠٢٤ من شهر ايار اذ حكم مدة ٢٠ عاماً [٦]وهو ايضاً من حزب العمل الشعبي ، غير أسبوع العمل إلى خمسة أيام لموظفي الخدمة المدنية، على أمل زيادة معدل المواليد. كان أحد إنجازاته الرئيسية هو اقتراح بناء منتجعين متكاملين في سنغافورة. في عهده استضافت سنغافورة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب في عام ٢٠١٠. وحدثت أسوأ أزمة ضباب في تاريخ سنغافورة. كما تعامل مع وباء حمى الضنك عام ٢٠١٣ وجائحة فيروس كورونا منذ عام ٢٠٢٠. قبل توليه رئاسة الوزراء، شغل منصب نائب رئيس الوزراء (١٩٩١-٢٠٠٤) ووزير المالية ووزير التجارة والصناعة ،اما حزب العمل الشعبي فهو حزب سياسي، أسس في ١٩٥٤ بواسطة لي كوان يو [٧]،ومن الاحزاب الاخرى في سنغافورا هي حزب التضامن الوطني وحزب الاصلاح وحزب التحالف الديمقراطي وحزب سنغافورة الديمقراطي ، اذ كان حزب العمل الشعبي يحظى بثقة كبيرة لدى مواطني سنغافورة .

كما حصلت سنغافورة على زيادة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية اذ كان هنالك قواعد عسكرية في سنغافورة تابعة للولايات المتحدة الامريكية [٨]،كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بتدريبات عسكرية، وزاد اهتمامها بسنغافورا من الناحية التجارية اذ عقدت معاهدة للتبادل التجاري

الحر التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٣ تقف امريكيا بجانبها ضد مطالب الصين للجزر المتنازع عليها خاصة لقربها الى مضيق ملقا الذي يعد محور استراتيجي في جنوب شرق اسيا فالاهتمام الجيوسياسية الامريكي بالمضيق قد يضع الاستراتيجية الصينية في ازمة، اذ قررت سنغافورة منع عبور السفن الصينية عبر المضيق ، لتحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تجعل سنغافورة من اهم شركائها [٩].

واظهر استطلاع اجرته مؤسسة استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية" في سبتمبر ٢٠٠٨، أن معظم المستطلعين يعتبرون أن هونغ كونغ وسنغافورة هما أفضل النظم القضائية في آسيا، بينما اندونيسيا وفيتنام أسوأ نظامين تقيم سنغافورة علاقات دبلوماسية مع ١٧٥ دولة، على الرغم من أنها لا تحتفظ بلجان عليا أو سفارات في العديد من تلك البلدان. وهي عضو في الأمم المتحدة الكومنولث والأسيان وحركة عدم الانحياز ، ولأسباب جغرافية واضحة، فالعلاقات مع ماليزيا واندونيسيا هي الأكثر أهمية ولكن السياسات الداخلية للدول الثلاث غالبا ما تهدد العلاقات فيما بينهما [١٠].

أذ تم العمل بنظام التجنيد الالزامي من اجل امن الدولة والحماية من التهديدات الخارجية ، وتنمية الروح الوطنية في جميع مكونات الشعب السنغافوري، لتكون قادرة على الاختلاط بحرية مما يولد شعور وطني يعمل على تقوية الروح الوطنية [١١].

كما تتمتع سنغافورة بعلاقات جيدة مع العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وتشارك مع الأخيرة في ترتيبات دفاع القوى الخمسة (FPDA) إلى جانب أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا. وتحتفظ بعلاقات طيبة مع الولايات المتحدة التي تنظر إليها على أنها قوة استقرار في المنطقة الموازنة اقليمياً، تؤيد سنغافورة مفهوم إقليمية جنوب شرق آسيا، وتلعب دورا نشطا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي أحد الأعضاء المؤسسين. وهي أيضا عضوة في منتدى (آبيك) آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي التي يوجد فيها مركز أمانتها العامة التي سنغافورة. وتقيم سنغافورة علاقات وثيقة مع سلطنة بروناي ويتواجد لها مرافق تدريب عسكرية هناك [١٢].

ثانيا: النظام القضائي :

تبنت سنغافورة والتي قطعت شوطا طويلا في الإصلاح القضائي والتقليل من الفساد في القطاع العام، عشرة وصايا تشكل الإطار لنهجها اتجاه نزاهة القضاء. هذه القائمة تلخص جل ما جرى تعلمه حول التدخلات الناجحة للتقليل من الفساد القضائي:

١.الشفافية في اختيار القضاة على أساس الجدارة والكفاءة والخبرة.

٢.الرواتب الملائمة للقضاة وموظفي المحاكم.

٣.وجود قضاء مستقل ولكن خاضع للمسائلة، بحيث تخلو المحاكم من التدخلات الخارجية في اتخاذ القرارات القضائية، ولكنها خاضعة للتدقيق المستقل لاستخدام الموارد العامة، ايضا كان هنالك نظام متماسك في سير الدعاوى وعدم تراكم القضايا مما يقلل من وقت الانتظار، ويقلص احتمالات التعرض لسوء الإدارة.

٤.وضع معايير الأداء للقضاء والقضاة، مع وضع مؤشرات متصلة بالوقت، والحجم والفصل في الدعاوى .

٥.وضع معايير ثابتة وموضوعية في إدارة العدالة بما فيها الغرامات والرسوم والأحكام.

٦.وضع علامات قياس أخلاقية واضحة ومبادئ توجيهية للقضاة.

٧.تحديد رؤية مشتركة للقضاء وجعل قاضي القضاة قدوة لضمان وحدة الرؤية والغاية .

٨.الشفافية الكاملة في عمليات العدالة في جميع الأوقات، بما في ذلك جلسات المحاكمة العلنية، وإتاحة إطلاع الجمهور على القرارات الموثقة ومراجعتها، وحق الاستئناف أمام المحاكم الأعلى والتعلم من دروس المؤسسات ذات الرؤية من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الأنظمة القضائية التقدمية والمؤسسات العاملة في مجال القانون.

وتهدف سنغافورة من خلال هذه الإصلاحات لتأسيس نظام قضائي يتميز بالحيادية والمهنية والاستقلالية والنزاهة يكون له دورا فعالا ومهما في مجابهة مختلف قضايا الفساد والحد منها، وبالتالي المساهمة في إنجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه [١٣].

ثالثاً: التعليم :

تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حجمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة ، وابتكار سلع جديدة ، وتوسيع اسواق العمل وايجاد فرص جديدة فيه، فالنظام التعليمي اذا ما كان متطورا فأنه سيساهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد ، لكن هذا البناء لن يتحقق في بلد مثل سنغافورة الذي لا يملك اي موارد طبيعية ، لذا توصلت النخبة السياسية فيه بعد دراسات مستفيضة الى ضرورة استغلال رأس المال الحقيقي الذي تملكه والارتكاز عليه في تنميتها الاقتصادية الا وهو الانسان [١٤].

وخلال فترة الثمانينيات من العقد الماضي شهدت المنظومة التعليمية في سنغافورة مزيد من التركيز وبالخصوص في المرحلة الابتدائية الاولى والتي عرفت اهتمام كبير من قبل وزارة التعليم

والهيئات الحكومية ذات الصلة ، اذ عملت الوزارة على ادراج مرحلة جديدة من التعليم الابتدائي لتنمية المهارات والمواهب، ومسار اخر للطلاب العاديين ، اما خلال التسعينات فلقد شهدت نوعا من التحسين والتطوير في المنظومة التعليمية خلال التوسع في المقاعد الدراسية وكذلك الهيئات التعليمية المختلفة وهذا عبر التركيز على جودة التعليم ، واسست عام ١٩٩٧ مدارس التفكير لتطوير مهارات التفكير الابداعي [١٥].

تركزت مهمة التربية والتعليم في سنغافورة على بناء الانسان وتكوينه لتجعل منه عنصرا فاعلا وقادرا على تطوير مستقبل بلاده، وهذا ما اوصل نظام التعليم في سنغافورة الى المراكز المتقدمة من ناحية الكفاءة والفاعلية وجعله واحدا من افضل النظم التعليمية في العالم [١٦].

ولم يتوقف النظام التعليمي عند نتائج هذه المرحلة بل تجاوزها الى المرحلة الثالثة التي بدأت مع حلول تسعينيات القرن الماضي من خلال تطبيق سياسة " النموذج المركز على القدرة " والذي انطلقت من تحت عباءته مبادرتين هما " مدارس التفكير ، تعلم الامة " في العام ١٩٩٧ المعتمدة على منح المدارس والكوادر الادارية والتربوية المزيد من الاستقلالية في عملهم ، اما المبادرة الثانية فكانت " تعليم اقل ، تعلم اكثر ، في العام ٢٠٠٥ والتي ركزت على منح الطلاب المجال في التفكير من خلال تقليل حجم المواد الدراسية .

كما شكل اصلاح النظام التعليمي المتزامن مع تطور الاقتصاد الوطني والذي دخل مرحلة التنافسية العالمية عوامل محفزة دفعت الطلبة الى تفضيل المدارس التي تدرس باللغة الانكليزية على نظيرتها التي تدرس باللغات المحلية لان الأولى توفر للطلبة الدخول الناجح الى سوق العمل عكس الثانية، فاللغة الانكليزية بنظر لي كوان يو ليست لغة البريطانيين أو الأمريكيين فحسب بل اضحت لغة عالمية، لأنها لغة العمل والتجارة العالمية والدبلوماسية الدولية والعلم والثقافة، وبدونها لما باتت سنغافورة مقراً للعديد من الشركات المتعددة الجنسية والمصارف العالمية وهذا الأمر شجعه في العام ٢٠٠٠ على تدشين الحركة الداعية الى اتقان اللغة الانكليزية كلغة اولى والتي يزداد مؤيدي اختيارها مع كل تعداد سكاني خاصة بين الجيل الاصغر سنا من السنغافوريين لعاملين بسبب كونها لغة التواصل بين المواطنين واهميتها في مجال الاقتصاد [١٧].

اذ عملت سنغافورة كذلك عدد من الاصلاحات في مجال التعليم الابتدائي :

١.إتاحة نظام تعليم ابتدائي ذو مرحلتين يشتمل على توزيع الأطفال على فئات مختلفة من تعلم اللغة يتم توزيع الاطفال عليها وفقا لقدراتهم ورغبات أولياء أمورهم.

٢. تعديل اختبار إنهاء المرحلة الابتدائية والذي يتم إجراؤه على مستوى الدولة ومن خلاله يتم توزيع التلاميذ على المسارات التعليمية الملائمة في المرحلة الثانوية.

٣.توسيع فرص التدريب المهني والفني في مرحلة الثانوي وما بعد الثانوي مع التأسيس لقسم فني في منهج المستوي العادي من التعليم الثانوي، وكذلك خلق فرص إضافية للتعليم الفني ما بعد الثانوي عن طريق إنشاء معهد التعليم الفني ، قد وصف وزير التعليم آنذاك تلك التعديلات بأنها "بعيدة المدى" لأن العديد من الأطفال سوف يقضون على الأقل عشر سنوات من التعليم العام قبل أن يلتحقوا بالكليات الأكاديمية أو التقنية أو بالتدريب المهني في المعاهد الفنية [١٨].

كما ان تقسيم المدارس الى مجموعات يشرف عليها موجهون مختصون وقد مكن هذا النظام المدارس من التفكير في تطوير اساليبهم واستحداث برامج جديدة لكي تتعلم على نحو احترافي مع بعضهم البعض مما ادى الى نمو مهني سريع لكل المدارس ومعلميها [١٩].

كما اكد وزير التعليم وانغ ياي كونغ Ong Ye Kung ان هنالك امور يتم العمل بها لضمان نجاح عملية التعليم وتطويرها منها عنصر الابتكار ، اذ يكون الافراد مستعدين للعمل في فرق متخصصة ومتحلين بروح الجماعة من اجل اعدادهم للعمل مع فرق عالمية كما وعملت وزارة التعليم على التحاق اكبر عدد ممكن من الطلبة الذين اكملوا الدراسة في الجامعة بالمؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية ، من اجل تكوين افراد مفكرين ذوي مهارات ابداعية وتنشئتهم ليكونوا مدركين لمسؤولياتهم تجاه الاسرة والمجتمع والبلاد وغرس القيم المدنية والاخلاقية، لإخراج اجيال من القوى العاملة المدرسية المؤهلة اكاديمياً [٢٠].

ان سنغافورة تعتمد في سياستها التعليمية على ثلاث ركائز هي ان سوق العمل اخذ يصبح اشد تنافسياً بين العناصر المحلية او الوافدين لذا اصبح الكثير من حملة شهادة البكالوريوس يرون حاجة لإكمال دراستهم العليا ، كذلك العمل على جعل سنغافوراً مركزاً للتعليم العالي في جنوب شرق اسيا عبر فتح فروع لأعرق الجامعات في سنغافورة مثل المدرسة العليا للتجارة في جامعة شيكاغو ، او المدرسة التجارية في باريس ،كما بلغ عدد طلاب الجامعات الاجنبية ٣٦,٧٠٠ عام ٢٠٠١وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع الى ٨٠,٢٠٠ ،كما عملت سنغافورا على تطوير مناهج الجامعات لتصبح اكثر ملائمة لسوق العمل سواء من حيث نوعية فروع الدراسات الاولية او العليا ودعم وتبني اصحاب المشاريع البحثية الرائدة [٢١].

كما تم الاهتمام بمدارس التفكير منذ عام ١٩٩٧ (تعلم الامة) القائم على اربع مبادئ هي اعادة النظر في اجور المعلمين واعطاء قادة المدارس مزيدا من الاستقلالية والغاء التفتيش واستحداث طرق تدريس حديثة في المدارس، وتقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون

مختصون مكنهم من التطوير واستحداث برامج جديدة ، ومبادرة تعليم اقل تعلم اكثر اذ في عام ٢٠٠٥ جرى اطلاق مباردة جديدة وهي مبادرة تعليم اقل تعلم اكثر التي ركزت على طرائق التدريس وتقليل حجم المحتوى لإفساح مجال التفكير [٢٢]، اذ يعد التعليم من المؤشرات الرئيسية التي اهتمت بها سنغافورة وكذلك الاستثمار في التعليم هو الوسيلة التي من خلالها استطاعت سنغافورة ان تحصل على الخبرات والمهارات والقدرات الذهنية والمعرفية [٢٣]، كما اكد على علم اقل وتعلم المزيد عام ٢٠٠٥ ، ومراعات الاحتياجات المختلفة للطلاب [٢٤].

واصلت سنغافورة خلال هذه المرحلة مسيرتها في مجال تعميق اقتصاد المعرفة ، هدفت الخطة القومية للعلوم والتقانة التي وضعت عام ٢٠٠٠ الى اتفاق ما يقارب ٦ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٥ من اجل تدعيم القدرات الثقافية للبلاد بما في ذلك الانشطة التي يتولى القطاع الخاص الاتفاق عليها، وتبلغ نسبة الانفاق الحكومي على الانشطة التقنية في مجال التعلم ما يوازي ٣,٤ مليار دولار امريكي خلال الفترة ذاتها ، وقد احتلت سنغافورة في العام ٢٠١١ المرتبة ٢٦ على المستوى العالمي في حجم الاتفاق على البحث والتطوير بواقع ٦,٣ مليار دولار اي ما يوازي ٢٢% من الناتج المحلي الاجمالي المعادل بالقوة الشرائية [٢٥].

يهدف نظام التعليم في سنغافورة الى توفير بيئة علمية وبحثية متميزة مع التركيز على عنصر الابتكار ، لذلك يوجد هنالك ميل نحو التجريب في مجال التعليم وذلك لمواكبة أحدث التطورات في مناهج وطرق التدريس سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الفردي بما يسمح للطلاب بشحذ مهاراتهم وتطوير خبراتهم العلمية في مرحلة مبكرة ، وهو ما سيضمن لهم مكاناً في سوق العمل والذي يعتمد بشكل كبير على أحدث التقنيات التكنولوجية، وفي هذا السياق ذكر وزير التربية والتعليم تارمان شانموجاراتام Tharman Shanmugaratnam في حكومة لي هسين لونغ أن هناك عدة أمور من الواجب توفرها لضمان النجاح في العملية التعليمية وهي:-

أ. عنصر الابتكار حيث يكون الأفراد مستعدون للعمل في فرق متخصصة ومتحلين بروح الجماعة [٢٦].

ب - أعداد الأفراد للعمل مع فرق عالمية ، وهذا ما يتم السعي لتحقيقه على مستوى التعليم الثانوي والأكاديمي، ألا أنه وبالرغم من ذلك لم يتم أغفال دور المهارات الخاصة لانها تضيف عمقاً لمفهوم الأبتكار ، ولكن وحتى في ظل ذلك يجب أن يكون هنالك جو من الحرية الاختيارية بما يعطي الأمر برمته قيمة مضافة[٢٧].

ج – كما وسعت وزارة التربية والتعليم للاهتمام بطلاب الثانويات والسعي لأكسابهم خبرة علمية عبر الاحتكاك بالمؤسسات العلمية في الخارج ، و أرسالهم في دورات تدريبية ومن المؤمل الشروع في تطبيق هذا البرنامج بحلول العام ٢٠١٢، ووزارة التربية والتعليم في سنغافورة تقوم بتكريس جهودها للارتقاء بمستوى الطلاب ، لأنهم الأساس في بناء مستقبل الأمة ، فتوضع السياسات التعليمية في الأساس لاكتشاف مواهبهم وتنميتها ، لذا تعتبر من الأفضل في العالم وتركز على مساعدة الطلاب على تحقيق أفضل النتائج في أي مجال توجهوا إليه عقب مغادرتهم مقاعد الدراسة . تحتوي سنغافورة على مجموعة من أفضل المؤسسات المعرفية وفي مختلف المراحل الدراسية ويتم التركيز على تطوير مقدرة العاملين في القطاع عن طريق التدريب المستمر لأكسابهم المزيد من الخبرات ولمواكبة أحدث التطورات في علم طرائق التدريس ، وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة، قامت سنغافورة في السنوات الأخيرة بعملية تجديد شاملة لنظامها التعليمي ، وذلك بغية تقريبه أكثر من النمط العالمي. وعلى هذا حظيت بتقدير واسع في جميع أنحاء العالم و أضحت مقصداً [٢٨].

كما تتمتع الجامعات الحكومية بقدر كبير من الاستقلالية في الادارة في حين انها تتلقى تمويلا حكومياً كبيراً ولا تتقاضى من الطلاب سوى اجور رمزية وهذا ما سمح لها بالتميز والابتكار في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، وجعلها احد الركائز الاساسية للنهضة السنغافورية [٢٩].

يعد التعليم اساس العمل الذي قام به قادة سنغافورة في اطار التحول الديمقراطي وقد ادرك رئيس الوزراء لي كوان يو حقيقة ان التعليم عامل حاسم في لم شمل الاعراق المتنافرة وتطوير القوى العاملة لتحقيق الاهداف الاقتصادية من ناحية التعليم وتوفير فرص العمل [٣٠]، والدخول مرحلة التنافسية العالمية ، وخاصة اهتمامها باللغة الانجليزية لأنها لغة العمل والتجارة والتقنية ، ولم يكن الاهتمام بالتعليم الأولي فقط، وانما كان هناك اهتماما خاصا بالتعليم العالي والبحث والتطوير [٣١]، اذ صرفت مبالغ على التعليم عام ١٩٩٥ ما يقرب ٢٦٨٢٠٠٠ مليون دولار سنغافوري، وعام ٢٠١٥ اذ بلغت النفقات الحكومية على قطاع التعليم ما يقرب ١١٢٣٥٠٠٠ مليون دولار سنغافوري [٣٢].

كما كان الدعم المتواصل من الحكومة السنغافورية للجهود المبذولة من قبل الشركات السنغافورية في مجالات اكتساب الخبرة والكفاءة والتدريب وكان من نتيجة ذلك ان يكون التعليم ذات اولوية اذ تطور الانفاق على البحث والتطوير في سنغافورة للمدة ١٩٩٦-٢٠١٥ اذ شكل نسبة كبيرة من النفقات العامة وبشكل متزايد للمدة حتى وصل الى ٣,٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ واستمر بالارتفاع حتى وصل الى ٨,٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٥ [٣٣].

منذ عام ٢٠٠٥-٢٠١٥ اهتمت بالتعليم من اجل الحصول على مخرجات اساسها قوى عاملة متعلمة تمتاز بالمهارة المناسبة لدعم الاقتصاد وبما ان المورد الاساسي لدولة سنغافورة هو العنصر البشري كان من الضروري تبني استراتيجية وخصص تعليمية ناجعة تؤدي للرفع من مستوى التحصيل التعليمي ومعدلات سنوات الدراسة لدى السكان ، واهتم التعليم كذلك بمجالات العلوم والتكنلوجيا والهندسة والرياضيات خلال جميع المراحل التعليمية من الابتدائي للجامعي لغرض تعزيز خبرات تعلم اكثر واقعية ولتكون افرد مؤهلين واكفاء يكونوا قادرين على التأقلم بكل سهولة في سوق العمل [٣٤].

رابعاً :الجانب الاجتماعي :

ادركت سنغافورة منذ وقت مبكر ضرورة اجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فاذا كانت الاولى تمثل ضرورة للثانية فأن الثانية مكملة للأولى ، لذا اولت قضايا التعليم والاسكان والصحة ورفاهية المجتمع اهمية بالغة وخصصت لها ميزانيات كبيرة نظرا لاعتقادها ان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصرا انتاجيا كما هي الارض ورأس المال، فالتنمية البشرية تمثل مجموعة من الآليات والوسائل التي تثير الحافز لدى الفرد لكي يكون منتجا وهذا سيجعله يملك القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي في جميع جوانب حياته الشخصية، وهذا الأمر سيخلق لديه المقدرة على المساهمة في بناء مجتمعه ودولته عبر التواصل مع باقي افراد مجتمعه والتفاعل معهم في المساواة والعدالة والديمقراطية [٣٥].

عام ٢٠٠٤ اكدت الحكومة السنغافورية ضرورة اجراء توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لان احدهما مكمل للأخر، وان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الارض ورأس المال اذا ما تم استثماره بشكل صحيح وعمل من خلال سياسات واستراتيجيات جديدة ذات رؤيا مستقبلية تهدف الى تطوير القطاعات التعليمية والصحية والقضاء التام على الفقر والبطالة في سنغافورة [٣٦].

كما سعت الحكومة عام ٢٠١٠ على مشاريع انمائية كانت تعتبر حقاً للشعب كالإسكان والخدمات الصحية المجانية والتعليم المجاني المدرسي والجامعات كما كانت تؤكد الحكومة في برنامجها الحكومي هي ان يحق لجميع المواطنين ان ينعموا بحياة لائقة [٣٧].

كما عملت سنغافورة القضاء الى الفقر والبطالة بعد عام ٢٠٠٤ ادراكاً منها بضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية التي قد يترتب عليها اثار سلبية ما حتم عليها وضع خطط استباقية وانتهاج سياسات رشيدة لأجل خفض مؤشرات البطالة والفقر الى ادنى مستوياتها [٣٨].

وفيما يتعلق بتأثير العمالة وتوزيع الثروة، اتجهت سنغافورة لاسترضاء الشركات الأجنبية من خلال تدابير غير صديقة للعمالة بتقليص الحقوق النقابية. وواجهت المعارضة باستخدام أجهزة الدولة القمعية إذا لزم الأمر لإبقاء الأجور منخفضة لجعل البلاد جاذبة للشركات الأجنبية. وامتد تأثير هذا النوع من الاستثمار التفاوت توزيع الدخل ، نظرا لاقتصار التوظيف على العمالة ذات المهارات العالية التي ارتفعت أجورها مع ارتفاع الأسعار بعد أن أصبحت المعيشة في سنغافورة عالية التكلفة، وهي مشكلة للأسر ذات الدخل المنخفض. وانعكست تبعات هذه المشكلة في معاناة حزب العمل الشعبي لخسارة مجتمعة في الأصوات تصل إلى ١٥% خلال الانتخابات العامة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ أدى ذلك لوضع الحكومة سياسة مالية لإعادة التوزيع بتقديم برامج رعاية اجتماعية وصحية إلى الفقراء، وكبار السن. ولاقت هذه السياسات قبولا شعبيا تمثل في ارتفاع نسب التصويت للحزب الحاكم في انتخابات عام ٢٠١٥، لتصل الى ٦٩,٩% وجاء تأثير سياسة التكامل الاقتصادي في سنغافورة، يتمثل في سياستها التكاملية الاقتصادية في مثلث النمو وعضويتها في رابطة دول جنوب شرق آسيا بمثابة المرساة السياسية والاقتصادية السنغافورة لتحقيق الاستقرار السياسي [٣٩].

اما بخصوص حقوق المرأة في الجانب السياسي اذ اعطت حكومة سنغافورة حرية للمرأة ومثال على ذلك هو حليمة يعقوب وهي امرأة مسلمة من اصل هندي من اقلية الملايو التي اصبحت انتخبت كنائبة عام ٢٠٠١ في البرلمان واختيرت عام ٢٠١١ لتشغل منصب وزيرة تنمية المجتمع ثم وزيرة الشباب والرياضة وتولت بعد التعديل الوزاري عام ٢٠١٢ منصب وزيرة الاسرة والتضامن الاجتماعي عينت عام ٢٠١٤ كمتحدث باسم البرلمان وكانت المرأة الاولى التي تتولى فيها امرأة هذا المنصب في سنغافورة ، كما كان لها دور بارز في مواجهة التطرف [٤٠].

ان النهضة التي شهدتها سنغافورة هي نتاج التحول التي مكنت الشعب من النمو ولتطور بشكل سريع من خلال القواعد واللوائح التي فرضتها الحكومة على المجتمع التي تهدف الى مساعدة الناس للحصول على حياة افضل وان هذه العوامل مجتمعة هي السبب في التطور اذ يستطيع حوالي ٩١% من سكان سنغافورة القراءة والكتابة وتعد هذه النسبة اعلى النسب في جنوب شرق اسيا وهكذا تمكنت سنغافورة من تحقيق هذه المعجزة وانتقل دخل الفرد السنوي من الف دولار عند الاستقلال الى ثلاثين الف دولار بداية الالفية الثانية واستطاعت ان تصل بحجم الاستثمارات الاجنبية المباشر داخل سنغافورة بما يزيد عن ٢٦٠ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٥في حين شكلت الاستثمارات في الخارج ما يتجاوز ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ [٤١].

وقد احتلت سنغافورة المرتبة ٢٥ من مجموع ٧٠ مصنفة ضمن دليل التنمية البشرية المرتفعة ومن العدد الدول الكلي ١٧٧ دولة لسنة ٢٠٠٧ ، وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة لسكان سنغافورة الذين اعمارهم فوق ١٥ سنة ب ٩٥.٧% لسنة ٢٠٠٧ بعد ان كان ٩٢.٥ لسنة ٢٠٠٤ ، وبلغ مجموع الملتحقين الاجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا الى ما يقارب ٨٧ لسنة ٢٠٠٤ وسجلت سنغافورة اعلى نسبة بالبحث والتطوير ضمن قطاع الاعمال وينطبق ذلك على عدد كبير من الشركات العالمية ، وبلغ عدد الباحثين في سنغافورة ٦٤٣٨ لكل مليون نسمة وهو ما يفوق الدول السبع ، وبلغ عدد التقنيون ٤٦٢ لكل مليون نسمة ، اما التدريب على البحوث فقد ارتفع ما مخصص من الموازنة للتدريب على البحوث ما بعد الثانوية من ٢٠% الى ٣٥%) معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٥) وبلغ عدد الملتحقين ما بعد الثانوية في سنغافورة ٣٦٠٦٩ الف لسنة ٢٠١٣ ، وتفوقت سنغافورة على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، اذ بلغ نسبة ١.٤٧% ٤ معدل متوسط الاقتباس للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ، وتفوقت بالأوراق البحثية ما بين ١٠% الاكثر اقتباسا وبنسبة 16.4%) لنفس المدة وبلغ اعداد دفعات المتخرجين في الجامعات السنغافورية ٢٣٨٥٢ لسنة ٢٠٠٢ ثم ارتفع الى ٦٣٩١٩ الف لسنة ٢٠١٠ ثم الى ١٦٨٢١١ الف لسنة ٢٠١٨ ، ووصل العمر المتوقع عند الولادة الي ما يقارب ٧٩.١ لسنة ٢٠٠٣ وارتفع الى ٣ ٨٠ لسنة ٢٠٠٧ ينقسم الى ٨٢.٩ للإناث و ٧٨.٢ والى ٨٢.٧٤ للذكور لسنة ٢٠١٥ [٤٢].

خامساً: الجانب الصحي :

اذ اهتمت بتوفير الكوادر الطبية والاجهزة التي تحتاجها المستشفيات [٤٣]،اذ تجعلها متطورة وحديثة وتقليل الامراض المعدية وتوفير مياه صالحة للشرب [٤٤]،اذ اقدمت سنغافورة على انشاء برنامج الصندوق الطبي الذي يهدف الى تطوير الواقع الصحي اذ كانت نسبة الانفاق الحكومي عام ١٩٩٥ بنسبة ٨,٥٢ % وعام ٢٠١٤ اصبح الانفاق ٩,٩٤ % اي زادة نسبة الانفاق من ميزانية الحكومة يدل على الاهتمام بالرعاية الصحية وتطويرها [٤٥].

سادساً: الجانب الاداري :

فمنذ عام ١٩٩٥ بدأت سنغافورة باتخاذ التدابير وسن قوانين صارمة ضد شتى انواع الفساد واتخذت سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات واستخدمت لذلك اساليب تقنيات المعلومات والاتصالات كالحكومة الالكترونية ، وقوانين صارمة مبنية على سلسلة من الاجراءات العقابية الرادعة للفساد ومنظمة كالجهود المبذولة في القطاع التعليمي والإجراءات الوقائية التي ساعدت على مكافحة الفساد [٤٦]، والتركيز على التوعية بمخاطر الفساد واعادة تقييم البرامج

المعتمدة في مكافحة الفساد، كذلك من العوامل التي ساعدت على انجاح الاستراتيجية التي تخلصت من الفساد منها استقرار النظام السياسي ووجود ممارسات شرعية بالطبقة السياسية، ووجود نظام ديمقراطي تسوده الشفافية وضمان مستوى المعيشي لائق من خلال توفير الامن الوظيفي وثقافة التعاون والتماسك السائدة وبناء مجتمع اساسة التعددية العرقية ووجود نظام اجور محفز ومتناسب مع الاداء المقدم من طرف العامل سواء في القطاع العام او الخاص والاهتمام بالتعليم كما ونوعا والرغبة السياسية في القضاء على الفساد ووضع استراتيجية واليات جادة لمكافحة الفساد، وتبسيط الاجراءات الادارية وتقليلها من خلال برنامج العملية الصفرية مع تحديد جهة واحدة لتقديم الخدمة بدلا من تشتتها على اكثر من جهة [٤٧].

واكدت حكومة سنغافورة على التركيز على توعية وتثقيف الجمهور بمخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه وكسب دعمه وتأييده للجهود التي تقوم بها هيئات مكافحة الفساد وإعلامه بشكل مستمر عن حالات الفساد التي يثبت تورط الأفراد أو الجهات الأخرى فيها والأحكام الصادرة بحقها لبناء مصداقية هيئات مكافحة الفساد وتوطيد عمل الجمهور معها – بناء ثقافة نبذ العنف لدى الجمهور [٤٨].

أذ أن دولة سنغافورة خلال عام ١٩٩٥ احتلت مراتب متقدمة في مجال مكافحة الفساد، ما يدل على ارتفاع نسبة الشفافية والنزاهة وسيادة القانون [٤٩]،ان سنغافورة مهتمة جداً بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه اذ يشارك مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بانتظام في البرامج الدولية التي تعزز التعاون في معالجة افة الفساد ، ويستضيف مكتب الحقيق مندوبين اجانب من انحاء مختلفة من العالم مهتمين بالتعرف على تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي والمصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٩ والمصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة لعام ٢٠٠٧ ، وكذلك اصبحت احد الاعضاء المؤسسين لمجموعة اسيا والمحيط الهادي المعنية بغسيل الاموال عام ١٩٩٧ ، والمشاركة في عدد من المبادرات الدولية لمكافحة الفساد الشفافية [٥٠].

ففي عام ٢٠١٠ حصلت على نقطة تقدر ب ٩.٣ من أصل ١٠ نقاط، وهو ما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالميا من حيث تدني مستويات الفساد والرشوة، وحصلت في عام ٢٠١٨ على نقطة تقدر ب ٨٥ من ١٠٠ نقطة واحتلت بذلك المركز الثالث عالميا، وفي ٢٠٢٠ حافظت على نفس النقطة ٨٥ واحتلت المرتبة الثالثة عالميا، وهو ما يدل على أن سنغافورة تعتبر من أنظف دول العالم وتحتل مركزا رياديا في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وتطبيق

مبادئ وقواعد الحكم الراشد ما يجعل من تجربتها في هذا المجال نموذج يقتدى به بالنسبة للدول التي ما تزال غارقة في الفساد بمختلف أشكاله [٥١].

أن أداء سنغافورة في مؤشر دفع الرشوة عرف تحسنا مستمرا من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١، إذ حصلت في عام ٢٠٠٦ على درجة تقدر ب ٦.٧٨ وهو ما مكنها من احتلال المرتبة ١٢ من بين ٣٠ دولة، وفي عام ٢٠٠٨ حصلت على نقطة تقدر ب ٨.١ واحتلت بذلك المركز التاسع عالميا، وفي عام ٢٠٠١ حققت درجة تقدر ب ٨.٣ ما مكنها من احتلال المرتبة الثامنة عالميا، وهذا يدل على أن الجهود التي تبذلها سنغافورة في مجال مكافحة الرشوة حققت تقدما ملحوظا، حيث تراجع عدد الشركات العالمية التي تنشط في سنغافورة والتي تعرض أو تقدم رشوة لكبار المسؤولين في سنغافورة من أجل الحصول على صفقات أو عقود تخص مشاريع استثمارية كبرى أو من أجل الحفاظ على تواجدها في مختلف القطاعات الاقتصادية[٥٢].

كما اكدت حكومة سنغافورة على تعظيم قيم النزاهة في المجتمع وجعل الفساد مجازفة كبرى بعائد ومردود ضعيف والدور الرقابي والإرشادي الذي تقوم به هيئات مكافحة الفساد المراجعة الأساليب والإجراءات الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة لكشف الثغرات فيها والتوصية بتعديلها لتقليل فرص الفساد – الدور الاستباقية لهيئة مكافحة الفساد في الوقاية من الفساد عن طريق المشاركة في وضع التشريعات وإجراءات العمل لسد الثغرات والوقاية من الفساد قبل وقوه وبناء تنظيمات إدارية ضد الفساد من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتدنية حجم المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات، وسد الثغرات التي تؤدي إلى التعسف في استغلال المنصب، ومراجعة رواتب موظفي القطاع العام حتى تتناسب مع مستويات المعيشة[٥٣].

فمن خلال الفترة ٢٠١٢ –٢٠١٥ تعد سنغافورة من الدول الاكثر نزاهة في العالم وفق منظمة الشفافية الدولية ولها دور فعال في التنمية الاقتصادية بالإضافة الى توطيد العلاقة بين الحكومة والافراد من خلال الحكم الراشد لتحقيقه المصلحة العامة للمواطنين [٥٤].

المبحث الثاني

التطورات الاقتصادية في سنغافورة(١٩٩٥-٢٠١٥)

اولاً: التطور الزراعي في سنغافورة:

اذ اهتمت سنغافورة بالمحاصيل الصناعية منها زراعة التبغ ، اذ احتلت الزراعة ما يقرب ٧ الاف هكتار موزعة على قسمي ماليزيا بإنتاجية بلغت قيمتها ١٤ الف طن لعام ٢٠٠٥ بعد ان كانت ٧ الف طن عام ٢٠٠٠ و١٢ الف طن عام ٢٠١١٠ كما تتمتع ماليزيا بانواع مختلفة من الخضروات والفواكه فنجد مثلا محصول الاناناس الذي يحتل الصادرة في انتاجه من بين الفواكة

الاخرى اذ يتم جمع ثماره على دفعتين في السنة بعد سنة ونصف من زراعته بانواع مختلفة اذ تتميز هذه الاشجار بإنتاجية عالية ، وقد ادت هذه الزيادة الى رفع اسهام الزراعة في الدخل القومي اذ يتم تصديرها الى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ويبدوا ان التوزيع الجغرافي للأشجار قد اقتصر على ولاية جوهور وكيلانتان ، كنا تنفرد ماليزيا بزراعة الاباكا التي تحتل المركز الثاني بعد موطنها الاصلي في الفلبين والاباكا عبارة عن الياف نباتية يحصل عليها من اوراق تتراوح طولها ٦ الى ٧ قدم وتتميز بقوتها الشديدة ايضا لذا فأنها تستخدم لصنع حبال السفن البحرية [٥٥]،كما تزرع ماليزيا محاصيل تجارية اخرى مثل الشاي وقصب السكر الذي تتوزع زراعتة في ولايتي صباح وسرواك على طول سواحل واودية شبه الجزيرة الملاوية فتعتمد في ذلك على العمالة الهندية والباكستانية [٥٦]،اذ كان للزراعة اهمية لتصدير الفائض منها مما يعزز الدخل القومي [٥٧]،كما تم الاهتمام بالطرق حتى يسهل نقل المنتجات الزراعية بين المدن السنغافورية [٥٨].

ثانياً: الصناعة في سنغافورة ودورها في بلورة النمو الاقتصادي:

فقد تبنت الحكومة استراتيجية صناعية جديدة تهدف الى تطوير الصناعات الاقتصادية المتطورة تكنولوجياً، والسبب في ذلك هو كون سنغافورة دولة صغيرة من حيث المساحة وتعاني من نقص في الموارد الطبيعية، لذا وجدت القيادة السنغافورية انه من الضرورة بمكان تطوير المنظومة الصناعية بما يتلاءم والدول المتقدمة، وبالفعل استطاعت تطبيق سياسات اقتصاد المعرفة مما جعلها تتصدر اقتصادات الدول الأسيوية من حيث التقدم التكنولوجي الصناعي[٥٩]. وذلك من خلال استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة والمنشأة الصناعية، وتوظيف المواهب الأجنبية كوسيلة لنقل المعرفة، وفى نفس الوقت عملت على توفير البيئة القانونية والفكرية للنمو ورعاية المواهب المكتسبة من أجل خلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي [٦٠]، وفى هذا الصدد عززت الحكومة من القيمة المضافة لمنتجاتها من الصناعات الخفيفة مثل النسيج والملابس والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات، والمواد الكيميائية والتكنولوجيا الحديثة والهندسة الدقيقة، وعلوم الطب، معتمدين استراتيجية التحول على الأفراد من خلال تكوين رأس مال بشري متخصص قادر على التصنيع والابتكار والتطوير، مما زاد من قوتها الانتاجية والتنافسية تنوعت الصناعات التكنولوجية على اثر السياسات التي تبنتها الحكومة بعد عام (٢٠٠٤)[٦١]، ما بين الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية [٦٢]، وتطورت بشكل كبير لاسيما صناعة الحواسيب وشبكات كما تضم مراكز لتكرير النفط وتصديره، كما اذ اهتمت سنغافورة بالميزان التجاري وعدم التضخم كما في عام ٢٠١٠ [٦٣]،كما اهتمت بتحسين نوعية

المحاصيل الزراعية وتوفير الاسمدة والمبيدات للقضاء على الآفات الزراعية وحماية الاصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض [٦٤].

يقوم الاقتصاد السنغافوري على نظام السوق الحر وهو من الاقتصاديات الناجحة والمتطورة ويعتمد الاقتصاد السنغافوري اعتماداً كبيراً على الصادرات خاصة من الالكترونيات الاستهلاكية ومنتجات تكنلوجيا المعلومات [٦٥]، ووفق تقرير التجارة العالمية عام ٢٠١٣ الصادر عن منظمة التجارة العالمية اذ احتلت سنغافورة في المرتبة الرابعة عشر في الصادرات والمرتبة الخامسة عشر بالنسبة للواردات حسب القيمة لعام ٢٠١٢على مستوى دول العالم ، اذ كانت ٣٧% عبارة عن صادرات نفطية ،وتركزت نسبة ٤١.٤% من واردات سنغافورة خلال عام ٢٠١٢ في الآلات ومعدات النقل[٦٦].

اعتمدت سنغافورة أيضاً في بناء صرحها الاقتصادي العملاق على استراتيجيتين اعتمدت الأولى على استيراد أحدث التطورات التكنولوجية العالمية لزيادة إنتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الأجنبية كأحد وسائل نقل المعرفة، بينما قامت الاستراتيجية الثانية على توفير البيئة القانونية والفكرية، لخلق مجالات للابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث احتلت المرتبة الأولى في نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة، كما تصدرت المركز الرابع في العالم من حيث الابتكار في مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي، وصنفها البنك الدولي الأولى عالمياً في جودة مزاولة أنشطة الأعمال، فضلا عن إحرازها مؤشر شديد الانخفاض في معدلات التضخم والبالغ٠.٠٤% في عام ٢٠١٥. ومن أسرار تفوق الاقتصاد السنغافوري تقييمه المستمر للاستراتيجيات الاقتصادية [٦٧].

وقد احتلت سنغافورا المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية الاقتصادية على الصعيد العالمي وفي عام ٢٠١٤ صنفت ضمن الدول العشرة الاكثر تقدماً على مستوى التداول المصرفي وفقاً لتقرير المنافسة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي بحيث تضم ما يقرب ٦٠ مصرفاً واكثر من ٧٠٠ مؤسسة مالية اجنبية ، اذ يسهم القطاع المصري ٢٧% من اجمالي دخلها القومي وكما يسهم القطاع الملاحي بمقدار ٧% من اجمالي الناتج المحلي بعد ان طورت مينائها ليصبح خامس اهم مرفأ في العالم نظراً لفاعليته ونشاطه الاقتصادي [٦٨].

اذ ساهم قطاع الصحة والتعليم بتطور الجانب الاقتصادي في سنغافورة وادركت ان الانفاق على التعليم العالي بصورة عامة والبحث والتطوير بصورة خاصة يؤدي الى رفع كفاءة رأس المال البشري باعتباره من العناصر المهمة اسوة بالعوامل الاخرى من حيث الاهمية كالأرض ورأس المال لذا فان الخيارات المتعددة والوسائل والاليات من شأنها ان تحفز الافراد لكي يكونوا منتجين

ومشاركين بشكل فعال في التنمية الاقتصادية ويشكل البحث والتطوير في الدول المتقدمة اهمية كبيرة ويتضح ذلك من خلال الاموال التي تخصص من الميزانيات التي توجه للبحث والتطوير سنويا والتي تجريها الجامعات [٦٩]،كما اهتمت بالصناعات الالكترونية وتكرير النفط الخام وبدأ عام ٢٠٠٠ بالتعافي من اثار الازمة المالية [٧٠]، اذ تأثر الاقتصاد السنغافوري بالأزمات الاقتصادية قليلاً [٧١].

ثالثاً: التطور المالي واهمية في الاقتصاد السنغافوري:

ان النظام المصرفي واحتياطات العملة قد اسهم بطريقة مباشرة للتخلص من اثار العولمة السلبية ومكنها من تجاوز اثار الازمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧ واصبحت سنغافورة تحتل المركز الثالث عالمياً من ناحية مستوى دخل الفرد [٧٢].

تخطت سنغافورا الازمة المالية عام ١٩٩٧ التي اثرت على عدد من بلدان جنوب شرق اسيا، عندما اعتمدت على نظام مالي اكثر كفاءة وشفافية لتجنب الكوارث المصرفية وطبقت نظام التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي مما مكنها من انشاء مركز مالي ومصرفي عالمي يعد الاول في اسيا وانخفاض نسبة الفساد الاداري والمالي الى حد تصدرت سنغافورة حاليا مؤشر الشفافية الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية [٧٣].

ساعدت هذه الاجراءات سنغافورة على النجاة من الازمة المالية الاسيوية في عام ١٩٩٧ والتخلص من اثارها السلبية بسرعة اذ لم ينهار مصرف في سنغافورة على الرغم من انخفاض قيمة الدولار السنغافوري الى ١٣,٨٣% بسبب هروب رؤوس الاموال الاجنبية الى خارج البلاد وتراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة التي ارتفعت في سنغافورة الى ٢,٣% عام ١٩٩٨ وخسارة المدخرين لجزء غير قليل من القيمة الحقيقية لمدخراتهم خاصة السنغافوريين وارتفاع الاسعار تعد القيادة السنغافورية ممثلة في رئيس وزرائها على مدار ثلاثة عقود لي كوان يو ، قائد التجربة السنغافورية وهي في نفس الوقت إبراز الأهمية دور القيادة السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق رفاهية شعوبها، وللاطلاع على تجربة سنغافورة الديمقراطية لابد من الاطلاع على اهم قطاعات الاقتصاد في سنغافورة[٧٤].

وان اقامة الاقتصاد السنغافوري مع متطلبات العولمة البنيوية المتعلقة بالنظام المصرفي واحتياطات العملة قد أسهم بشكل مباشر في التخلص من الآثار السلبية للعولمة ومكنها من تجاوز آثار الازمة المالية الاسيوية المدمرة في العام ١٩٩٧ والذي رأى حينها ان افضل وسيلة للتخلص منها موجهاً نصحها الى الدول الاسيوية هو مزيد من الاندماج في نظام العولمة[٧٥]، فالعولمة تفترض وجود سوق رأسمالي تفاعلي واحد وعلى كل دولة ان تتصرف فيه طبقا لقواعد

محددة بمعنى أن جوهر العولمة يشير الى وجود قواعد موحدة للتعامل في السوق الرأسمالية [٧٦].اذ كانت الفترة من عام ١٩٩٦-١٩٩٩ ان سنغافورة قد ادخرت ما يزيد عن المستوى الامثل للبلاد بما يزيد عن ٣٠ % من الناتج المحلي الاجمالي جعلها تتقدم تكنلوجيا وعملت على السيطرة على رأس المال والعمالة [٧٧].

كما تعد تجربة سنغافورة واحد من التجارب المهمة على مستوى العالم في الجنوب الشرقي لأسيا وتعتمد على التجارة الخارجية ولديها اتفاقيات بالتجارة الحرة مع استراليا عام ٢٠٠٣ ومع نيوزيلاندا عام ٢٠٠٠ واتفاقيات اخرى مع رابطة التجارة الحرة الاوربية ودول مجلس التعاون الخليجي والهند عام ٢٠٠٨ كما صنف الاقتصاد السنغافوري من اكثر الدول المتقدمة في العالم اذ يعد رابع اكبر مركز مالي ويحتل المركز الثالث بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد [٧٨].

كما كان اهتمام حكومة سنغافورة في إرساء هذه الجهود التنموية فقامت سنغافورة تدعم القطاع المالي متمثلاً في إنشاء قطاع مالي قوي يستوعب كافة التطورات الداخلية وحجم التعاملات البنكية والمصرفية لتلك الاستثمارات الأجنبية الجديدة، حيث كانت حكومة سنغافورة ترمي الى طمأنة المصرفيين الأجانب باستقرار الظروف الاجتماعية والدرجة العالية من البنية التحتية، والتأكيد على سياسات الاقتصاد الكلي العقلانية التي تنتهجها الدولة مع تحقيق فوائض ميزانية تؤدي إلى استقرار قيمة الدولار السنغافوري فيما بعد. وتبع هذه الخطوات إنشاء الوحدات المصرفية الخارجية لتشجيع استقطاب الاستثمارات إلى سنغافورة مما رفع من نسبة مساهمة القطاع المالي ليصل إلى ٢٧% من دخلها القومي، وأصبح بها أكثر من ٦٠ مصرفًا تجاريًا، بالإضافة إلى بورصة مزدهرة لتبادل العملات الآسيوية وبفوائد تشجيعية، ويوجد بها أكثر من ٧٠٠ مؤسسة مالية أجنبية تتخذ سنغافورة مقرا لها وتتوزع أنشطة هذه المؤسسات على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتوجات المالية، كالتجارة المالية والعملات وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها، مما أسهم في دينامية الصناعة المالية في سنغافورة، ففي عام ٢٠٠٤، اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدما على مستوى الأسواق المالية عالميا، وجاء هذا الاختيار ضمن تقرير المنافسة العالمية للملتقى الاقتصادي العالمي، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ ٦٠ مليارًا، حيث أعلنت سلطة النقد السنغافورية أن حجم الأموال المدارة ارتفع بنسبة ٢٢% في عام ٢٠١٢ ليصل إلى رقم قياسي عند ١.٦٣ تريليون دولار سنغافوري (١.٢٩) تريليون دولار أمريكي مقابل ١.٣٤ تريليون دولار سنغافوري سنة ٢٠١١ [٧٩].

العمل على تعديل القواعد الانظمة الخاصة بتدويل العملات الاجنبية وتنقيحها، وتشجيع البورصات المحلية على الاندماج في السوق العالمية، ورفع القيود المحددة للملكية الاجنبية لأسهم البنوك المحلية، وإنشاء لجان في مجالس ادارات المصارف مهمتها تدقيق الترشيحات لشغل المناصب المهمة في مجلس الادارة من أجل ضمان توجيه الاشخاص المعينين اهتماماً كافياً لمصالح حملة الاسهم كافة دون الانحياز [٨٠].

كما اتخذت الحكومة عدة سياسات وإجراءات إصلاحية لتطوير وإنعاش القطاع المالي والمصرفي وجعله قادر على استيعاب التطورات الحاصلة في الاسواق المالية العالمية والاقليمية، لما يؤهله للتكيف مع التعاملات المصرفية الكبيرة والمشاريع الاستثمارية الاجنبية من أجل تحويل سنغافورة الى مركز مالي دولي عالمي يستقطب المشاريع والاموال من كل انحاء العالم، عن طريق توفير بيئة اقتصادية واجتماعية واستثمارية ملائمة ومستقرة، فضلاً عن وجود بنية تحتية من طرق ومطارات وميناء بحري وخدمة انترنت سريعة ومحطات للأقمار الصناعية واستقرار قيمة الدولار السنغافوري في الاسواق والبورصات العالمية، وان عام (٢٠١٠) قد شهد اختيار سنغافورة ضمن الدول العشرة الأوائل الأكثر تقدماً على مستوى الأسواق المالية عالمياً [٨١].

وتقديراً لجهودها في مجال البحث والتطوير فقد اختارت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في العام ٢٠١٤ مكتب سنغافورة للملكية الفكرية كإدارة دولية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في اطار معاهدة التعاون بشأن البراءات توصلت سنغافورة مع دخولها عصر العولمة الى نتيجة منطقية هو ان التقيد بالأنظمة والقوانين في قطاعها المالي والمصرفي اصبح له اهمية ومنتظم، وان من الضروري تغييره ليتلاءم مع التغييرات الجديدة في النظام المالي العالمي من خلال ادخال منتجات مالية جديدة دون الحاجة لانتظار نتائج اختبارها وتجربتها في انظمة اخرى ، ابتدأتها بتعيين خبراء ومدراء تنفيذيين اجانب في المصارف الكبرى في البلاد منذ عام ١٩٩٨ والسماح للمصارف العالمية الكبرى للعمل في السوق المحلية [٨٢].

رابعاً: التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية في سنغافورة :

ان سنغافورة اصبح لديها خبرة كبيرة في مجال الاستثمار عام ١٩٩٥ اذ وضعت استراتيجية وخطط للنهوض بالاقتصاد فعملت على استيراد احدث التطورات التكنلوجية العالمية لزيادة انتاجية رأس المال والعمالة وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوظيف المواهب الاجنبية كوسيلة لنقل المعرفة [٨٣]، وعملت على توفر البيئة القانونية والفكرية ورعاية

المواهب المكتسبة من اجل خلق مجالات الابتكار والتقدم التكنلوجي من خلال نظام الحوافز الاقتصادية لاقتصاد قائم على المعرفة واهتمت بالابتكارات، جذب الاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات [٨٤].

اسباب الازمة الاقتصادية عام ١٩٩٧ هي سوء ادارة اسعار الصرف وسوق العملة وتشجيع التدفقات الرأسمالية الاجنبية قصيرة الاجل [٨٥]،وجود قدر قليل من الشفافية في البنوك والشركات العاملة والفساد الاداري، تأثره بها بعض البلدان في اسيا منها تايلند اندونيسيا لكن سنغافورة لم تتأثر بها [٨٦].

أن الاقتصاد السنغافوري حقق عام ٢٠٠٠ معدل نمو جيد قدره ٩٦٩، ثم في السنة الموالية شهد معدل انخفاض يقدر بـ ١.١% بسبب تراجع في مبيعات الالكترونيات والتي تشكل نسبة هامة من القيمة المضافة في الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد السنغافوري[٨٧]،وفي عام ٢٠٠١ اصبحت الشركات الاجنبية تمثل ٧٥% من الانتاج الصناعي و٨٥% من الصادرات الصناعية، اما القطاع السياحي اذ تجذب العديد من السياح اذ تمتلك سنغافورة اكبر حديقة حيوانات في العالم ويوجد بها رحلات ومحميات طبيعية وفنادق فاخرة [٨٨].

كما أن العديد من الاقتصاديات شهدت بدورها تباطؤ في نموها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من ابرز شركاء سنغافورة التجاريين، ثم بعدها شهد الاقتصاد تحسنا في معدلات النمو الاقتصادي خلال عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ بـ ٣.٩% عام ٢٠٠٢ و ٤.٥% عام ٢٠٠٣،[٨٩].

أذ اعتمد الاقتصاد السنغافوري اعتمادا كبيرا على الصادرات خاصة من الالكترونيات الاستهلاكية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات[٩٠]،أما خلال عام ٢٠٠٤ عهد الاقتصاد السنغافوري انتعاشا كبيرا حيث سجل نسبة نمو قدرة بـ ٩.٨% وهي الأعلى خلال هذه الفترة، [٩١]،كما ان لمضيق ملقا اهمية اقتصادية في اقتصاد الصين [٩٢].

كانت اجتذاب الاستثمارات الأجنبية أولى الخطوات في هذا الطريق هي تدعيم بنية تحتية تنتمي للعالم الأول وتستوعب حجم الاستثمارات المرجو اجتذابها في أوائل الثمانينيات، وقد تمكنت سنغافورة من إقناع الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين من تأسيس قاعدة للأعمال بالبلاد في منتصف الثمانينيات، فتحولت سنغافورة إلى واحد من أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم، خاصة مع إصرارها على دخول القرن الجديد بصناعات تكنولوجية متطورة ذات تقنية عالية تسمح لها بالوصول إلى أسواق جديدة تغنيها عن الاعتماد على الصناعات التقليدية التي تعاني

منافسة شديدة من قبل الدول ذات الأجور المنخفضة نسبيا كالصين وباقي دول جنوب شرق آسيا (٩٣).

عام ٢٠٠٤ اختار الملتقى الاقتصادي العالمي سنغافورة ضمن العشرة الاوائل لأكثر اسواق المال العالمية تقدماً بسبب المناخ الاستثماري والنظم السارية والتطور الكبير الذي تشهده ومن ابرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين والمانيا وتايوان وهونغ كونغ واستوعبت كل متطلبات العصر واضحت واحدة من الدول الغنية في اسيا ،وتعد من اهم مصدري المتطلبات الالكترونية واهم مراكز صيانة السفن (٩٤).

اذ سجل الاقتصاد السنغافوري عام ٢٠٠٥ معدل نمو قدره ٧.٤% ثم ٩% خلال ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧، أما عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فلقد شهد معدل نمو قدرت ١.٩% و ٠.١% وهو التراجع الذي يفسر بتأثر النشاط الاقتصادي الاجمالي في سنغافورة بسبب الأزمة المالية العالمية، بينما شهدت عام ٢٠١٠ انتعاشا كبيرا في نمو الناتج المحلي الحقيقي والتي بلغت معدل هو الأكبر خلال فترة الدراسة وهذا بسبة مئوية قدرت ١٤.٥% حيث يمكن أن يفسر هذا النمو المعبر التحسن الكبير الذي عرفه للميزان التجاري خلال نفس العام والذي سجل ما قيمته ٦٣.٠٩ مليار دولار أمريكي كفائض، حيث نمو الميزان التجاري مقارنة بالعام السابقة بـ ٣٨.٣١% وهو ما ينطبق على رصيد الحساب الجاري والذي سجلت به قيمة ٥٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٠ وهذا بارتفاع قدره ٧٢.٧٩% مقارنة بعام ٢٠٠٩ وهو ما يمكن أن يفسر نمو الناتج المحلى الحقيقي بهذا المعدل المرتفع عام ٢٠١٠، بينما خلال الفترة اللاحقة حدث هناك تراجع تدريجي في معدل النمو الاقتصادي، أذ سجلت عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ٦.٣% (٩٥).

اذ تكون القطاع الصناعي في سنغافورة من ١٠ ألف مؤسسة توظف ٤١٧ ألف عامل في عام ٢٠١٤، وتراجع الناتج الصناعي السنوي في البلاد بنحو ٠،٥% في نيسان عام ٢٠١٥، في حين سجلت المجموعة التي تشكل قطاع صناعة الطب الحيوي ارتفاعاً قدره ٢٣،١% في نيسان ٢٠١٦، مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٥، ونما قطاع صناعة الأدوية بنحو ٢٧،٩ بفضل إنتاج مكونات أدوية فعالة، كما سجل ناتج شريحة التقنية الطبية زيادة قدرها ٩٤% في ظل زيادة الطلب على الأجهزة الطبية ومقارنة بالفترات نفسها من العام الماضي، ارتفعت مجموعة الصناعات الإلكترونية بنحو ٥،٨% في اذار ٢٠١٦، بينما سجلت أشباه الموصلات زيادة بنحو ٧، ٢١% وإجمالاً ارتفع قطاع الإلكترونيات بنسبة ٣%

سجلت مجموعة الصناعات العامة ارتفاعاً سنوياً بنحو ٠،٩% في اذار ٢٠١٥، وانخفضت مجموعة صناعة الكيماويات بنحو ٤،٩% على نحو سنوي في اذار ٢٠١٦، في حين سجلت

الشرائح الأخرى نمواً قدره ٩٨% بفضل انتعاش قطاع العطور والمواد الغذائية والمشروبات. وسجلت فيه فئة صناعة الفضاء ارتفاعاً قدره ١٠،٨ ، بفضل ارتفاع الطلب على صيانة المحركات وانخفاضاً في الهندسة الملاحية والأرضية بنحو ٢٤،٧% وفي البحرية بنحو ٣٥%. وقد ارتفع ناتج القطاع الصناعي بنحو ٢،٣% إلى ٣٠٦،٦ مليار دولار سنغافوري. وبلغ صافي الفائض التشغيلي في قطاع الصناعة زيادة بنحو ٧،٣% إلى ٣٣،٨ مليار دولار سنغافوري في ٢٠١٤، كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة قدرها ٦٢% إلى ٦٣،٧ مليار دولار سنغافوري في ٢٠١٤ [٩٦].

وقد بدأت مؤشرات الاقتصاد بحالة من الارتفاع وخاصة في مجال الصناعة، حيث بدأت سنغافورة تسير نحو الاعتماد على نفسها من خلال اتباع استراتيجية واضحة هي صعود سلم القيمة المضافة منتقلة من الصناعات الخفيفة مثل النسيج والملابس، والمواد البلاستيكية إلى صناعات متطورة كالإلكترونيات والمواد الكيميائية والهندسة الدقيقة وعلوم الطب الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، مضى هذا التطور جنبا إلى جنب مع زيادة كبيرة في الخدمات، وخاصة الخدمات المصرفية. واتباع استراتيجية النظر إلى الخارج والتصدير من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية. وضع قوانين وسن تشريعات تهدف الى وضع معايير للعمالة الصناعية وتقديم تسهيلات لرأس المال الاجنبي وانشاء مناطق صناعية جديدة ذات بنى تحتية بأسعار دعم عالية مع السماح بحرية دخول السلع واعفائها من الرسوم الجمركية [٩٧].

اذ كان التبادل التجاري السنغافورة مع الدول الأخرى يقوم الاقتصاد السنغافوري على نظام السوق الحر وهو من الاقتصاديات الناجحة والمتطورة حيث تحتل دولة سنغافورة مكانه مرموقة عالميا وفق التقارير الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات [٩٨]، حيث يحتل الاقتصاد السنغافوري المرتبة الأولى من بين ١٨٩ شملها بلدا تقرير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال لكل من عام ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ والصادر عن البنك الدولي[٩٩].

عملت على توفير بيئة مناسبة للتجارة الحرة للاستثمار عن طريق التجارة الاقليمية او العالمية كما اتبعت سنغافورة على تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين عن طريق تقديمها الحوافز لجذب رأس المال الاجنبي بأنشاء المناطق الحرة ومنح الاعفاءات الضريبية والحوافز للتصدير كما اتجهت سنغافورة نحو التنوع الاقتصادي[١٠٠]، والاهتمام التكنلوجي وانشاء شبكات الانتاج للتصدير وتشجيع الصناعات التحويلية والخدمات واتباع سياسة تجارية اكثر انفتاحاً من خلال توسيع العلاقات الخارجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الانتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارة مما جعلها تتمتع باقتصاد مستقر [١٠١].

وقد وصلت قيمة واردات سنغافورة خلال عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ٣٨٠ مليار دولار أمريكي محققة نموا ٣.٢ % مقارنة مع ٢٠١١ . وتبلغ قيمة وارداتها من النفط بقيمة ١٢٤ مليار دولار أمريكي حيث تبلغ نسبتها ٣٢.٦% من إجمالي الواردات خلال ٢٠١٢، وتركزت ٤١.٤% من واردات سنغافورة خلال عام ٢٠١٢ في الآلات ومعدات النقل. السلع المصنعة والمصنفة حسب المادة، فقد شكلت ما نسبته ٦.٢ % من إجمالي واردات سنغافورة خلال عام ٢٠١٢ [١٠٢]،وكذلك التذبذب الحاصل في الصادرات التباطؤ نمو الصادرات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ والتي بلغت ٦.٤٠% [١٠٣].

الخاتمة : بعد دراسة موضوع بحثنا الموسوم (الاوضاع العامة في سنغافورة (١٩٩٥-٢٠١٥) تبين لنا ما يأتي:

١.اهتمت حكومة سنغافورة في تطوير الجانب القضائي والشفافية في اختيار القضاة على اساس الكفاءة والخبرة والرواتب الملائمة للقطاة وموظفي المحاكم ووجود قضاء مستقل ولكن خاضع للمسائلة ، بحيث تخلو المحاكم من التدخلات الخارجية في اتخاذ القرارات القضائية ولكنها خاضعة للتدقيق المستقل لاستخدام الموارد العامة وجود نظام متماسك الادارة سير الدعاوى ، ووضع معايير الاداء للقضاء والقضاة .

٢.تساهم التربية والتعليم في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حكمه وتزويده بوسائل وادوات انتاج متطورة وابتكار سلع جديدة وتوسيع اسواق العمل وايجاد فرص عمل جديدة ، فالنظام التعليمي يسهم في تكوين كفاءات وخبرات تعمل على بناء اقتصاد البلد

٣.اذ ادركت سنغافورة لابد من الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاهتمام بها من اجل تنمية الجانب الاقتصادي ، فالتنمية البشرية تمثل مجموعة من الاليات والوسائل التي تثير الحافز لدى الفرد لكي يكون منتجا وهذا سيجعله يملك القدرة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي في جميع جوانب حياته الشخصية ، ولان العنصر البشري يمكن ان يشكل عنصراً انتاجياً كما هي الارض ورأس المال اذا ما تم استثماره بشكل صحيح وعمل من خلال سياسات واستراتيجيات جديدة ذات رؤيا مستقبلية تهدف الى تطوير القطاعات التعليمية والصحية والقضاء على الفقر والبطالة في سنغافورة .

٤.كما اهتمت سنغافورة بتطوير الخدمات الصحية وتقليل الامراض المعدية وتوفير مياه صالحه للشرب .

٥. بدأت سنغافورة بإصلاحات ادارية واتخاذ التدابير وسن قوانين صارمة ضد شتى انواع الفساد واتخذت سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات واستخدمت اساليب تقنيات المعلومات

والاتصالات كالحكومة الالكترونية وقوانين صارمة مبنية على سلسلة من الاجراءات العقابية الرادعة للفساد وركزت حكومة سنغافورة على التركيز على توعية وتثقيف الجمهور بمخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه

٦.اهتمت سنغافورة بالزراعة واهميتها وتصدير الفائض من الانتاج وانشاء طرق لسهولة نقل المنتجات الزراعية والاهتمام كذلك بالمنتجات الصناعية كالتبغ .

٧. الصناعة في سنغافورة اذ كان لها اهمية ايضاً في الجانب الاقتصادي اذ اعتمدت على الايدي العاملة وكذلك على التكنلوجيا من خلال تطور التعليم فأصبحت دولة متطورة في صناعة الالكترونيات والمواد الكيميائية والتكنلوجية والهندسة الدقيقة وعلوم الطب وصناعة الحواسيب والشبكات، كما اهتمت بصناعة تكرير النفط وتصديره اذ

٨.التجارة الخارجية فكان لها اهمية لدى حكومة سنغافورة من اجل تنمية وتطوير اقتصاد سنغافورة ومن اجل تدعيم البنى التحتية اذ اجتذبت الامريكيين واليابانيين والاوربيين من تأسيس قاعدة للأعمال فتحول سنغافورة الى واحد من اكبر مصدري الالكترونيات في العالم ، كذلك كانت الاستثمار في قطاع الطب والهندسة البحرية والسكك والحديد والطرق والحديد والصلب .

الهوامش

(١) بلال ياسين الكساسبة، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة ،مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد ٣،العدد١،الاردن، ٢٠٢٢،ص٣٢٤.

(٢) فردريك معتوق، المارد الاسيوي يسيطر : مقاربة معرفية لتجارب معاصرة (اليابان ،كوريا ،سنغافورة، الصين)،ط١، منتدى المعارف للمطبوعات، ،بيروت ،٢٠١٣،،ص٨٢.

(٣) مصطفى احمد عبد، تجربة مكافحة الفساد في سنغافورة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢١،ص١١٠.

(٤) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق،ص٣٢٥.

(5) Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,Singapore in global History,Amsterdam University Press, 2011 , p281.

(٦) للمزيد ينظر : https://www.bernama.com/ar/news

(٧) حميدة بوعموشة، تجربة سنغافورة في اقامة المدن الذكية، مجلة الابحاث الاقتصادية،الجزائرالمجلد١٧، العدد٢، ٢٠٢٢،ص١٩٠

(٨) ثيزيري سي طيب ،التنافس الاقتصادي الامريكي الصيني في اقليم جنوب شرق اسيا ٢٠٠٨-٢٠١٩، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،جامعة مولد معمري، الجزائر ،٢٠١٩،ص٦٦.

(٩)بلال راحو ، المصدر السابق، ص٥٦؛ ثيزيري سي طيب ،المصدر السابق، ص٧١.

(١٠) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٢٥.

(١١) مصطفى احمد عبد ، المصدر السابق،ص١١٠.

(١٢) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق،ص٣٢٥.

(١٣) عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ، الانموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلة من٢٠١٠-٢٠٢٠،مجلة اقتصاد المال والاعمال،الجزائر،المجلد٥،العدد٣، ٢٠٢١،ص٢٤٣.

(١٤) ابتسام محمد العامري،التجربة التنموية في سنغافورة،مجلةبحوثالشرقالاوسط،العدد٤٥ ، ٢٠١٨،ص٢٩٩.

(١٥)بشير هارون ،اثر نفقات التعليم على النمو الاقتصادي في سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية قرانجر ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣،ص١٧٨.

(١٦) ابتسام محمد العامري، المصدر السابق، ص٣٠٠.

(١٧) عائشة احمد محمد ، خصائص المعلم في الدول ذات التخصيل المرتفع سنغافورا والصين والدول ذات التحصيل المنخفض السعودية في اختبارات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم ٢٠٠٧،رسالة ماجستير ،جامعة ام القرى ، قسم علم النفس،٢٠١٢، ص١١٥؛ابتسام محمد العامري، المصدر السابق، ص٣٠١-٣٠٢.

(١٨) مروة احمد محمود احمد عبد المنعم ،المصدر السابق،ص١٢١.

(١٩) حميدة بوعموشة، المصدر السابق ،ص١٩١؛زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ،المصدر السابق،ص٣٢٢.

20) Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,Singapore in global History,Amsterdam University Press, 2011,p279.

(٢١) سمير عبد الرسول العبيدي ،المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢٢) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣١٣.

(٢٣) مخيف جاسم حمد واخرون ، الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره على دليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة ١٩٩٦-٢٠١٨، مجلة الريادة للمال والاعمال ،جامعة النهرين ، المجلد ٢ ،العدد٣، ٢٠٢١،ص٦١.

(٢٤)بشير هارون ،اثر نفقات التعليم على النمو الاقتصادي في سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية قرانجر ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣،ص١٧٨.

(٢٥) ابتسام محمد العامري، المصدر السابق،ص٢٨٧؛ محمود عبد الفضيل ، المصدر السابق ، ص١٤٨-١٤٩.

(٢٦) مروة احمد محمود احمد عبد المنعم ،المصدر السابق،ص١٣٢.

(٢٧) كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد ، العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة ،مجلة دراسات دولية ،العدد٨٦، ٢٠٢١،ص٤٥٣.

(٢٨) سمير عبد الرسول العبيدي ، دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد٢٠١٢،٣٨،ص٢٢٩.

(٢٩) المصدر نفسه،ص٢٣٣.

(٣٠) مخيف جاسم حمد واخرون ،المصدر السابق، ص٦٣.

31) Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,op.cit,p282.

(٣٢) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٧٩.

(٣٣) حميدة بوعموشة، المصدر السابق، ص١٩٥؛ مخيف جاسم حمد واخرون ،المصدر السابق، ص٦٣.

(٣٤) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨٠.

(٣٥) ابتسام محمد العامري، المصدر السابق،ص٢٩٩.

(٣٦) علي جاسم محمد التميمي ، تطبيقات النظرية النسوية المعاصرة ودورها في العلاقات السياسية (سنغافورة انموذجاً) ، مجلة العلوم السياسية العدد٦٤، ٢٠٢٢،ص ١٠٩؛زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ،المصدر السابق، ص٣٢١.

(٣٧) فردريك معتوق ، المارد الاسيوي يسيطر : مقاربة معرفية لتجارب معاصرة (اليابان ،كوريا ،سنغافورة، الصين)،ط١، منتدى المعارف للمطبوعات، ،بيروت ،٢٠١٣،،ص٨٢.

(٣٨) عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،المصدر السابق، ص٢٢٣؛زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ،المصدر السابق، ص٣٢٤.

(٣٩) اسامة احمد العادلي ووليد حسن قاسم ، تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة سنغافورة خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٢٠)،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية ، المجلد٨، العدد١٥، ٢٠٢٣،ص٨٥٣.

(٤٠) علي جاسم محمد التميمي ،المصدر السابق،ص١١٠.

(٤١) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٢٣.

(٤٢) مخيف جاسم حمد واخرون ،المصدر السابق،ص٦٤.

(٤٣) زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ،المصدر السابق، ص٣٢٩.

(٤٤) مخيف جاسم حمد واخرون ، الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره على دليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة ١٩٩٦-٢٠١٨، مجلة الريادة للمال والاعمال ،جامعة النهرين ، المجلد ٢ ،العدد٣، ٢٠٢١،ص٦١.

(٤٥) مصطفى احمد عبد ، المصدر السابق،ص١١٩.

46) Alejandro Portes, A Tale of Three Cities: The Rise of Dubai, Singapore, and Miami Compared, Sustainability Journal,Vol:12,2020,p.5.

(٤٧) برياطي حسين وكروشة ايمان ،المصدر السابق، استراتيجية محاربة الفساد تجربة سنغافورة ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٤ ، العدد١،الجزائر، ٢٠٢٤،ص٥٥.

(٤٨) عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ،المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٤٩)المصدر نفسه ، ص٢٣٦.

(٥٠) رفيقة صباغ وبن اشنهو فريدة ،تجارب رائدة في محاربة الفساد دراسة حالة لتجربة سنغافورة ونيجيريا ،مجلة الاقتصاد ،جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، المجلد١٩، العدد٢، ٢٠٢٠،ص٦٦؛عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ،المصدر السابق، ص٢٤٥.

(٥١)عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ، الانموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلة من٢٠١٠-٢٠٢٠،مجلة اقتصاد المال والاعمال،الجزائر،المجلد٥،العدد٣، ٢٠٢١، ص٢٣٦.

(٥٢) عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغافورا انموذجاً للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد٤، العدد٤٠، ٢٠١٧،ص٢٢٠؛عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ،المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٥٣) عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ،المصدر السابق، ص٢٤٧.

54) EUGENE KB TAN,FROM THIRD WORLD TO FIRST WORLD: LAW AND POLICY IN SINGAPORE'S URBAN TRANSFORMATION & INTEGRATION, Vietnamese Journal of Legal Sciences, Vol 02, No1, 2020, p.104;
برياطي حسين وكروشة ايمان ،المصدر السابق،ص٥٦

(٥٥) عطا الله سليمان الحديثي واسراء كاظم الحسيني ، المقومات الاقتصادية لماليزيا واثرها في قوة الدولة ، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد١١ ، ٢٠١٣،ص٨.

(٥٦) اسراء كاظم جاسم الحسيني ، الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرها في قوة الدولة ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، العدد ٣٣، ٢٠٢٢،ص١٠٩.

(٥٧) سعد محمود الكواز ، قياس وتحليل اثر التجارة السلعية ومتغيرات اخرى في النمو الاقتصادي لسنغافورة للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد٤ ، العدد٤٤ ، ج١، ٢٠١٨،ص٤١٥.

(٥٨) وفاء صباح خدر ، اثر العوامل المؤسساتية في النمو الاقتصادي لدول مختارة من اسيا للمدة ٢٠٠٢-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد١٩ ، العدد٦٤ ، ٢٠٢٣،ص٥٥١.

(٥٩) عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،المصدر السابق، ص٢٢٣؛ داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي ،المصدر السابق،ص١٤٢٠.

60) Sorin-George Toma, SUSTAINABLE GROWTH: THE CASE OF SINGAPORE, The Journal Contemporary Economy, Constantin Brancoveanu University,Vol2,2017,p.107.

(٦١) زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ، القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤،مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين، العدد٦٦،٢٠٢١،ص٣١٧.

62) Kalim Siddiqui, The Political Economy of Development in Singapore, Macro think Instate ,Vol 2 ,No2,2010,p6.

(٦٣) حسن نامس عطية وسعد محمود الكواز ، القياس الاقتصادي لأثر الاقتصاد المعرفي في التبادل التجاري الدولي في دول مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد١٧، العدد٥٣، ٢٠٢١،ص٥٣٨.

(٦٤) عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،المصدر السابق،ص٢٢٤.

65) Jun Jie Woo, Technology and Governance in Singapore's Smart Nation Initiative,Harvard Kennedy School,ASH Center,2018,p.6.

(٦٦) بلال ياسين محمد ، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة مؤتة ،الاردن ،٢٠١٧،ص١٢٧.

(٦٧)شيرين ماهر ،المصدر السابق، سنغافورة رحلة نجاح العقول ،مجلة افاق اسيوية، العدد١، مصر ،٢٠١٧، ص١٧١.

(٦٨) شيرين ماهر ،المصدر السابق، ص١٧٣.

(٦٩) حميدة بوعموشة، تجربة سنغافورة في اقامة المدن الذكية، مجلة الابحاث الاقتصادية،الجزائرالمجلد١٧، العدد٢، ٢٠٢٢،ص١٩٠؛مخيف جاسم حمد واخرون ،المصدر السابق، ص٦٢.

(٧٠) سعد محمود الكواز ، قياس وتحليل اثر التجارة ومتغيرات اخرى في النمو الاقتصادي لسنغافورة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد٤، العدد٤٤، ٢٠١٨،ص٤١٧؛بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨٠.

(٧١)عبد الله زيدان خلف ، اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة (١٩٨٥-٢٠٢٠)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد١٧ العدد٥٦، ٢٠٢١، ص٦١٦.

(٧٢) داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي ، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة (دراسة حالة راوندا والبرازيل وسنغافورة وماليزيا) ، مجلة الدراسات المستدامة ،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد٤ ، العدد٤ ، ٢٠٢٢،ص١٤١٢.

(٧٣) شيرين ماهر ،المصدر السابق، ص١٧٢.

(٧٤) بلال ياسين الكساسبة ، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة ،مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد ٣،العدد١،الاردن، ٢٠٢٢،ص٣٠٣.

(٧٥) ماجدة صالح ، الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١١٧-١١٨.

(٧٦)محمد السيد سالم ، الرؤى الاسيوية للعولمة ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥، ص٣٥.

77) Gregor Hopf, Was Singapore Extraordinary? A Comparative View of Singapore's Saving Performance 1965-1999, Hamburg School of Business Administration ,2009,p.7.

(٧٨) برياطي حسين وكروشة ايمان ،المصدر السابق، استراتيجية محاربة الفساد تجربة سنغافورة ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٤ ، العدد١،الجزائر، ٢٠٢٤،ص٥٥.

(٧٩) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٠٤.

(٨٠) زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ،المصدر السابق، ص٣١٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص٣٢٠.

(٨٢) رمزي زكي ، المحنة الاسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٠، ص٦٥.

(٨٣) بلال راحو، المصدر السابق،ص٥٠؛ بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦.

[84]) Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,op.cit,p279.
[85]) Sree Kumar Sharon Siddique, ,op.cit,p14.
(٨٦) قحطان عبد سعيد ، الازمة المالية الاسيوية ١٩٩٧الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الاسباب الاثار والدروس المستفادة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد٢١، ٢٠٠٩،ص١٥-١٦.
(٨٧) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨١.
(٨٨) فنر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد ، الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة، مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين، العدد٢٠٢١،٦٥،ص٢٦٨؛بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣١١.
(٨٩) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨١.
(٩٠) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٢٦.
(٩١) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨١.
[92])willem Ballieux , The influence of geopolitical factors on the history of Singapore, Master History, Erasmus University Rotterdam,2021,p14.
(٩٣) بلال راحو، المصدر السابق،ص٥٤-٥٥.
(٩٤) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٠٩.
[95]) Kalim Siddiqui, op.cit,p19 ؛ بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨١
(٩٦) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣١٩.
(٩٧) بلال راحو ، المصدر السابق ،ص٥٨؛بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٢٠.
[98]) Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied, op.cit.p278.
(٩٩) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق، ص٣٢٦.
(١٠٠) عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،المصدر السابق، ص٢٢٣؛ داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي ،المصدر السابق،ص١٤٢٠.
[101])Sree Kumar Sharon Siddique, The Singapore Success Story,Printed in United Nations,2010,p13.
(١٠٢) بلال ياسين الكساسبة ،المصدر السابق،ص٣٢٧.
(١٠٣) بشير هارون ،المصدر السابق، ص١٨١.

قائمة المصادر :

اولاً: الرسائل و الاطاريح الجامعية :

١.مصطفى احمد عبد، تجربة مكافحة الفساد في سنغافورة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢١.
٢.عائشة احمد محمد ، خصائص المعلم في الدول ذات التحصيل المرتفع سنغافورا والصين والدول ذات التحصيل المنخفض السعودية في اختبارات دراسة التوجهات الدولية للرياضيات والعلوم ٢٠٠٧،رسالة ماجستير ،جامعة ام القرى ، قسم علم النفس،٢٠١٢.
٣.بلال ياسين محمد ، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة ، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة مؤتة ،الاردن ،٢٠١٧.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة :

١.رمزي زكي ، المحنة الاسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الأسيوية ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٠،
٢.فردريك معتوق ، المارد الاسيوي يسيطر : مقاربة معرفية لتجارب معاصرة (اليابان ،كوريا ،سنغافورة، الصين)،ط١، منتدى المعارف للمطبوعات، ،بيروت ،٢٠١٣.
٣.ماجدة صالح ، الابعاد الثقافية للعولمة في اسيا ، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣.
٤.محمد السيد سالم ، الرؤى الاسيوية للعولمة ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥.

ثالثاً : الكتب باللغة الانكليزية :

1. Kalim Siddiqui, The Political Economy of Development in Singapore, Macro think Instate ,Vol 2 ,No2,2010.
2.Alejandro Portes, A Tale of Three Cities: The Rise of Dubai, Singapore, and Miami Compared, Sustainability Journal,Vol:12,2020.
3.Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,Singapore in global History,Amsterdam University Press, 2011.
4.EUGENE KB TAN,FROM THIRD WORLD TO FIRST WORLD:
Gregor Hopf, Was Singapore Extraordinary? A Comparative View of Singapore's Saving Performance 1965-1999, Hamburg School of Business Administration ,2009.
5.Jun Jie Woo, Technology and Governance in Singapore's Smart Nation Initiative,Harvard Kennedy School,ASH Center,2018.
6.LAW AND POLICY IN SINGAPORE'S URBAN TRANSFORMATION & INTEGRATION, Vietnamese Journal of Legal Sciences, Vol 02, No1, 2020
7.Sorin-George Toma, SUSTAINABLE GROWTH: THE CASE OF SINGAPORE, The Journal Contemporary Economy, Constantin Brancoveanu University,Vol2,2017.
8.Sree Kumar Sharon Siddique, The Singapore Success Story,Printed in United Nations,2010.
9.willem Ballieux , The influence of geopolitical factors on the history of Singapore, Master History, Erasmus University Rotterdam,2021.

رابعاً: المجلات الاكاديمية:

١.ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة،مجلةبحوثالشرقالاوسط،العدد٤٥ ، ٢٠١٨.
٢.مخيف جاسم حمد واخرون ، الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره على دليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة ١٩٩٦-٢٠١٨، مجلة الريادة للمال والاعمال ،جامعة النهرين ، المجلد ٢ ،العدد٣، ٢٠٢١.
٣.مخيف جاسم حمد واخرون ، الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره على دليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة ١٩٩٦-٢٠١٨، مجلة الريادة للمال والاعمال ،جامعة النهرين ، المجلد ٢ ،العدد٣، ٢٠٢١،ص٦١.
٤.مروة احمد محمود احمد عبد المنعم ،المصدر السابق، اليات اصلاح التعليم في سنغافورة لتحقيق التنافسية العلمية (١٩٧٩-١٩٩٧) ، مجلة بحوث الشرق الاوسط ،جامعة عين شمس ، مصر، العدد٦٩، ٢٠٢١.
٥.اسامة احمد العادلي ووليد حسن قاسم ، تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة سنغافورة خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٢٠)،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية ، المجلد٨، العدد١٥، ٢٠٢٣.
٦.برياطي حسين وكروشة ايمان ،المصدر السابق، استراتيجية محاربة الفساد تجربة سنغافورة ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد ١٤ ، العدد١،الجزائر، ٢٠٢٤.
٧.بشير هارون ،اثر نفقات التعليم على النمو الاقتصادي في سنغافورة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك وسببية قرانجر ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد٨، العدد١، ٢٠٢٣.
٨.بلال راحو، تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر،مجلة دفاتر اقتصادية،الجزائر،المجلد١٢، العدد١ ، ٢٠٢١.
٩.بلال ياسين الكساسبة ، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة ،مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد ٣،العدد١،الاردن، ٢٠٢٢.
١٠.فنر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد ، الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة، مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين، العدد٦٥، ٢٠٢١.

١١.قحطان عبد سعيد ، الازمة المالية الاسيوية ١٩٩٧الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الاسباب الاثار والدروس المستفادة ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد٢١، ٢٠٠٩.
١٢.كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد ، العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة ،مجلة دراسات دولية ،العدد٨٦، ٢٠٢١.
١٣.حسن نامس عطية وسعد محمود الكواز ، القياس الاقتصادي لأثر الاقتصاد المعرفي في التبادل التجاري الدولي في دول مختارة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد١٧، العدد٥٣، ٢٠٢١.
١٤.حميدة بوعموشة، تجربة سنغافورة في اقامة المدن الذكية، مجلة الابحاث الاقتصادية،الجزائرالمجلد١٧، العدد٢، ٢٠٢٢.
١٥.داليا صبحي جاسم وكاظم علي مهدي ، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الناجحة (دراسة حالة راوندا والبرازيل وسنغافورة وماليزيا) ، مجلة الدراسات المستدامة ،الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد٤ ، العدد٤ ، ٢٠٢٢.
١٦.رفيقة صباغ وبن اشنهو فريدة ،تجارب رائدة في محاربة الفساد دراسة حالة لتجربة سنغافورة ونيجيريا ،مجلة الاقتصاد ،جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، المجلد١٩، العدد٢، ٢٠٢٠.
١٧.عبد الله زيدان خلف ، اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة (١٩٨٥-٢٠٢٠)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد١٧ العدد٥٦، ٢٠٢١.
١٨.زينب حمزة عبد شدهان وقاسم شعيب عباس السلطاني ، القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤،مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين، العدد٦٦، ٢٠٢١.
١٩.سعد محمود الكواز ، قياس وتحليل اثر التجارة ومتغيرات اخرى في النمو الاقتصادي لسنغافورة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد٤، العدد٤٤، ٢٠١٨.
٢٠.سمير عبد الرسول العبيدي ، دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد٣٨ ،٢٠١٢.
٢١.شيرين ماهر ،المصدر السابق، سنغافورة رحلة نجاح العقول ،مجلة افاق اسيوية، العدد١، مصر ،٢٠١٧.
٢٢.عبد الرزاق حمد حسين وخلدون عبد الله خلف ،قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغافورا انموذجاً للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد٤، العدد٤٠، ٢٠١٧.
٢٣.علي جاسم محمد التميمي ، تطبيقات النظرية النسوية المعاصرة ودورها في العلاقات السياسية (سنغافورة انموذجاً) ، مجلة العلوم السياسية العدد٦٤، ٢٠٢٢.
٢٤.عبد الحميد بوشرمة وسارة بوسعيود ، الانموذج السنغافوري في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليله من٢٠١٠-٢٠٢٠،مجلة اقتصاد المال والاعمال،الجزائر،المجلد٥،العدد٣، ٢٠٢١.

List of sources:

First: University theses and dissertations:

1. Mustafa Ahmed Abd, The Anti-Corruption Experience in Singapore, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2021.
2. Aisha Ahmed Muhammad, Teacher characteristics in countries with high achievement, Singapore, China, and countries with low achievement, Saudi Arabia, in the tests of the Study of International Trends in Mathematics and Science 2007, master's thesis, Umm Al-Qura University, Department of Psychology, 2012.
3. Bilal Yassin Muhammad, The impact of economic development on democratic transformation in Southeast Asian countries, a case study of Malaysia and Singapore, doctoral thesis, Faculty of Social Sciences, Mutah University, Jordan, 2017.

Second: Arabic and translated books:

1. Ramzi Zaki, The Asian Ordeal, The Story of the Rise and Fall of the Asian Miracle Countries, Dar Al-Mada, Damascus, 2000,
2. Frederick Maatouq, The Asian Genie Takes Control: A Cognitive Approach to Contemporary Experiences (Japan, Korea, Singapore, China), 1st edition, Al Maaref Publications Forum, Beirut, 2013.

3. Magda Saleh, Cultural Dimensions of Globalization in Asia, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2003.
4. Mohamed El-Sayed Salem, Asian Visions of Globalization, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2005.

Third: Books in English:

1. Kalim Siddiqui, The Political Economy of Development in Singapore, Macro think Instate ,Vol 2 ,No2,2010.
2.Alejandro Portes, A Tale of Three Cities: The Rise of Dubai, Singapore, and Miami Compared, Sustainability Journal,Vol:12,2020.
3.Derek Heng and Syed Muhd khairudin Aljunied,Singapore in global History,Amsterdam University Press, 2011.
4.EUGENE KB TAN,FROM THIRD WORLD TO FIRST WORLD:
Gregor Hopf, Was Singapore Extraordinary? A Comparative View of Singapore's Saving Performance 1965-1999, Hamburg School of Business Administration ,2009.
5.Jun Jie Woo, Technology and Governance in Singapore's Smart Nation Initiative,Harvard Kennedy School,ASH Center,2018.
6.LAW AND POLICY IN SINGAPORE'S URBAN TRANSFORMATION & INTEGRATION, Vietnamese Journal of Legal Sciences, Vol 02, No1, 2020
7.Sorin-George Toma, SUSTAINABLE GROWTH: THE CASE OF SINGAPORE, The Journal Contemporary Economy, Constantin Brancoveanu University,Vol2,2017.
8.Sree Kumar Sharon Siddique, The Singapore Success Story,Printed in United Nations,2010.
9.willem Ballieux , The influence of geopolitical factors on the history of Singapore, Master History, Erasmus University Rotterdam,2021.

Fourthly: Academic journals:

1. Ibtisam Muhammad Al-Amiri, The Development Experience in Singapore, Middle East Research Journal, Issue 45, 2018.
2. Mukhaif Jassim Hamad and others, government spending on research and development and its impact on the human development index in Singapore for the period 1996-2018, Al-Reyadah Journal of Finance and Business, Al-Nahrain University, Volume 2, Issue 3, 2021.
3. Mukhaif Jassim Hamad and others, government spending on research and development and its impact on the human development index in Singapore for the period 1996-2018, Al-Reyadah Journal of Finance and Business, Al-Nahrain University, Volume 2, Issue 3, 2021, p. 61.
4. Marwa Ahmed Mahmoud Ahmed Abdel Moneim, previous source, Mechanisms for reforming education in Singapore to achieve scientific competitiveness (1979-1997), Middle East Research Journal, Ain Shams University, Egypt, Issue 69, 2021.
5. Osama Ahmed Al-Adly and Walid Hassan Qasim, The impact of the dimensions of economic development on the process of democratic transformation, a case study of Singapore during the period (1981-2020), Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science at Alexandria University, Volume 8, Issue 15, 2023.
6. Briati Hussein and Karousha Iman, previous source, Anti-Corruption Strategy, the Singapore Experience, Strategy and Development Journal, Volume 14, Issue 1, Algeria, 2024.
7. Bashir Haroun, The impact of education expenditures on economic growth in Singapore during the period (1990-2020), an econometric study using cointegration and Granger causality, Journal of Economic Development, University of the Valley, Algeria, Volume 8, Issue 1, 2023.
8. Bilal Raho, Singapore's experience in attracting foreign direct investment, Journal of Economic Notebooks, Algeria, Volume 12, Issue 1, 2021.

9. Bilal Yassin Al-Kasasbeh, The impact of economic development on democratic transformation in Southeast Asian countries, a case study of Malaysia and Singapore, Journal of Human and Natural Sciences, Volume 3, Issue 1, Jordan, 2022.
10. Fanar Imad Khalil Al-Abadi and Adnan Khalaf Hamid, Political Engineering, Lessons Learned from Selected International Models, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, Issue 65, 2021.
11. Qahtan Abdul Saeed, The Asian Financial Crisis of 1997, The Global Financial Crisis of 2008, Causes, Effects and Lessons Learned, Journal of the University of Baghdad College of Economic Sciences, Issue 21, 2009.
12. Kawthar Taha Yassin and Mustafa Ahmed Abd, Political and institutional factors and their impact on combating corruption in Singapore, Journal of International Studies, Issue 86, 2021.
13. Hassan Namis Attia and Saad Mahmoud Al-Kawaz, Economic Measurement of the Impact of the Knowledge Economy on International Trade Exchange in Selected Countries for the Period (1995-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Issue 53, 2021.
14. Hamida Bouamousha, Singapore's experience in establishing smart cities, Journal of Economic Research, Algeria, Volume 17, Issue 2, 2022.